إشكاليات التعريف والتصنيف في أدبيات المنشآت الصغيرة

أ.د.أحمد بن عبدالرحمن الشميمري
رئيس مجلس إدارة جمعية ريادة الأعمال

ورقة عمل
المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
القاهرة ٢٠١٢ م

مقدمة

تلعب المنشآت الصغيرة دوراً كبيراً في المساهمة في اقتصاد البلدان متمثلاً ذلك بعددها الكبير مقارنة بإجمالي المنشآت في جميع دول العالم. والمنشآت الصغيرة هي النواة والبنية الأساسية الداعمة للمشروعات الكبيرة. فمن خلالها يتم تحقيق الأهداف وإنجاز المراحل المتعددة للمشاريع الضخمة. وتساهم المشروعات الصغيرة في توفير الوظائف وفرص العمل للعاملين. والمنشآت الصغيرة هي البنى الأساسية التي من خلالها يحدث التراكم الرأسي للاقتصاد في أي دولة. وهي المنبع الوفير للإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة للسوق.

وتستعرض هذه الورقة جهود الباحثين في المساهمة في الوصول إلى تعريف مناسب للمنشآت الصغيرة بحسب كل دولة. وتنقسم هذه الدراسة إلى جزأين. فالجزء الأول قد خصص للمسح الأدبي المتضمن استعراض الدراسات السابقة في هذا المجال. أما الجزء الثاني فقد خصص لاستعراض الملخص للاستنتاجات واستخلاص الدلالات والعلاقات منها ثم تطبيق ذلك على التعريف المقترح للمملكة العربية السعودية.

إشكاليات التعريف

يثير تعريف المشروعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه المشروعات، ويرجع هذا الجدل إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته عدداً من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحته والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً بيناً، بجانب أن اختلاف درجة ومستوى التقدم بين الدول وما يتميز به قطاع المشروعات الصغيرة بمكوناته من سرعة التغيير يجعل ما يمكن اعتباره مشروع أو صناعة صغيرة في فترة من الفترات لا يعد كذلك في فترة لاحقة، كذلك ما يعد صناعة صغيرة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية قد لا يعد كذلك في دول نامية تخطو أولى خطواتها في عملية التنمية، وأيضاً ما يعد صناعة صغيرة في مجال صناعة الصلب مثلاً قد لا يعد كذلك في صناعة الملابس والمنسوجات. كما يتباين تعريف المشروع الصغير من دولة لأخرى حسب نظامها الاقتصادي والخصائص الاجتماعية والهيكل السكاني، ويتركز هذا التباين في حجم العمالة، وحجم رأس المال، ومستوى التقنية، والسوق الموجه إليه منتجات المشروع الصغير. فالأمر تحكمه إلى حد كبير عدد

من الاعتبارات النسبية. وقد رصد الباحثون أكثر من ٦٠ تعريفاً للمنشآت الصغيرة في ٤٠ دولة . نستعرض أهمها على المستوى العربي.

١-نيفين فرج ، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية.

ملخص ما جاء بالمصدر:

تشير الباحثة إلى أنه يمكن إجمال بعض التعريفات من خلال الجدول التالي الذي تم تقسيمه إلى أربعة أعمدة يندرج تحت كل عمود عدد من التعريفات وفقا لمعيار معين:

١. وقد كان المعيار الأول: هو معيار عدد العمال
٢. والمعيار الثاني: هو معيار عدد العمالة + رأس المال
٣. والمعيار الثالث: هو عدد العمال + درجة الآلية
٤. والمعيار الرابع: يستند إلى عدد العمل + معايير أخرى متعددة

تعريف الصناعات الصغيرة في مصر مصنفة حسب المعيار المستخدم:

معيار عدد العمال	معيار عدد العمال + رأس المال	عدد العمال+ درجة الآلية	معيار عدد العمال+ معايير أخرى
١. تقرير الأمم المتحدة عدد العاملين من ١٠ : ٥٠ عاملاً ٢. تعريفات عدد من الباحثين * الحد الأدنى لعدد العاملين : بعض	١ ، التنمية الصناعية ١٩٨٩: رأس المال ١,٤ مليون جنيه + عدد العمال أقل من ٥٠ عاملاً ٢ – مركز تنمية التصميمات الهندسية و الصناعية: * سنة ١٩٨٠ الصناعات الصغيرة : رأس المال ٢٠٠ ألف جنيه * سنة ١٩٨١الصناعات الصغيرة والمتوسطة: رأس المال مليون جنيه + عدد العمال لا يزيد عن ١٥٠ عاملاً ٣ – المجالس القومية المتخصصة : عدد	١ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء: عدد العاملين ٩ فأقل و قد يصل إلى ٢٠ في حالات أخرى + استخدام وحدات آلية بسيطة	١- الهيئة العامة للتصنيع : يجب أن يتوافر في المشروع أربعة بنود على الأقل من البنود التالية على أن يكون من بينها البندين الأول و الثاني : أ – من ١٠ إلى ٥٠ عاملاً دون الصبية ب – المستثمر في الآلات ٥٠ ألف

التعريفات حددته بـ ١٠ عمال و البعض الآخر لم يضع له حداً أدنى له. * الحد الأقصى لعدد العاملين : البعض حددهم بـ ٥٠ عاملاً وآخرون اعتبروهم ١٠٠ عاملاً وأحدهم اعتبرهم ٣٠٠ عاملاً	العمال من ١٠ إلى أقل من ١٠٠ عامل + رأس المال في المعدات ٥٠٠ ألف جنيه ٤ – إتحاد الصناعات : رأس المال ١٠ آلاف جنيه + ٥٠ عاملاً ٥ – مجلس الشورى : ربع مليون جنيه فأقل + أكثر من ٢٠ عاملاً ٦ – الصندوق الاجتماعي للتنمية : رأس المال ٥٠ ألف جنيه يصل إلى ٢٠٠ ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من أربعة مستفيدين من المشروع . ٧ – مشروع قانون الصناعات الصغيرة عدد العمال من ١٠ إلى ١٠٠ عامل رأس المال من ٥٠ ألف إلى ٥ مليون جنيه *تعريفات ثلاثة باحثين : *حددوا عدد العاملين كما في العمود الأول * الحد الأدنى لرأس المال يتراوح بين ٥ – ٧٠٠ ألف جنيه ، و الحد الأقصى لرأس المال ٥٠ ألف – ١،٤ مليون جنيه	٢ – وزارة التخطيط : أقل من ٥٠ عاملاً + مراعاة أسلوب الإنتاج المستخدم	جنيه . ج – قوة محركة للإنتاج ١٠ حصان فأكثر . د – تكنولوجيا بسيطة كثيفة العمالة هـ – مواد خام مستلزمات محلية . و – مساحة المنشأة لا تزيد عن ٢٠٠٠ م ٢ ز – صافي قيمة الإنتاج . ٢ رأس المال ٢ – تقرير البنك الدولي للإنشاء و التعمير : " للأغراض الإحصائية " عدد العمال من ١٠ إلى ٥٠ عاملاً للأغراض التطبيقية جميع مشروعات القطاع الخاص.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١. تختلف الآراء حول تعريف المشروع الصغير نظرا لاختلاف المعيار الذي يستند أليه التعريف. ٢. تلاحظ أن معيار عدد العمال مشترك بين كثير من الكتابات في تعريف المشروع الصغير.	١. التعرف على المعايير السائدة لتعريف المشروعات الصغيرة في المملكة. ٢. التوصل إلى مدى ملائمة وكفاية تلك المعايير لتوصيف المشروع الصغير.	١. اقتراح عدد المعايير تصلح للتفرقة بين أحجام المشروعات بالمملكة. ٢. اقتراح تعريف يستند إلى تلك المعايير ينال درجة أعلى من القبول.

(٢) محمود حسين الوادي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزرقاء الأهلية، المشروعات الصغيرة، ماهيتها والتحديات الذاتية بها، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٢٥ العدد١ يونيو ٢٠٠٥م.

ملخص ما جاء بالمصدر:

١) المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (٥،٢٥٠) عاملا. "الاسكوا، ٢٠٠١"

٢) المشروع الصغير "هو الذي يتوافر فيه اثنان على الأقل من الشروط الثلاثة التالية:

أ- ألا يزيد الدوران خلال السنة المالية عن ١,٤ مليون جنية إسترليني.

ب- ألا يزيد مجموع الميزانية العمومية عن ٠,٧ مليون جنيه إسترليني.

ج- ألا يزيد المعدل الأسبوعي لعدد العاملين عن ٥٠ عاملا.

(Dewhurst and Burns. 1985:)

٣) المشروع الصغير: بأنه العمل الذي يتصف بالاتي:

أ- يديره أصحابه بشكل فعال.

ب- يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

ت- يكون مجليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها.

ث- له حجم صغير نسبيا في الصناعة التي ينتمي إليها.

ج- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه.
(بومباك – ١٩٨٩)

٤) المشروع يعتبر صغيرا عندما يستوفى اثنين على الأقل من الشروط الآتية:
أ- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وان يدير المشروع المالكون أو بعضهم.
ب-يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.
ج- العمل في منطقة محلية، فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.
د- أن يكون حجم المشروع صغير نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له.
(لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED)

٥) المشروع الصغير: منشاة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، وتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة. (عنبة ٢٠٠١)

٦) هو المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو دعم تأكد عال لغرض تحقيق الربحية والنمو، عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع.
(العطية – ٢٠٠٢)

٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية، والتي تتسم بعدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية. (أبوموسى، ٢٠٠٣)

٨) المشروعات الصناعية الصغيرة بأنها تلك التي تعتمد في نشاطها الإنتاجي على العمل اليدوي، مع الاستعانة ببعض المعدات اليدوية والآلات والأدوات البسيطة. (يوسف، ٢٠٠٢)

ويؤكد تعدد وتباين تعريفات المشروع الصغير ما أشارت إليه كتابات ودراسات عديدة إلى وجود ما يزيد عن ٦٠ تعريفا مختلفا للمشروعات الصغيرة في ٨٠ دولة وينتهي الباحث إلى انه يمكن تصنيف تعريفات المشروع الصغير في المجاميع التالية:

١) التعريفات التي تعتمد مؤشرات كمية لقياس حجم المشروع، سواء أكان ذلك باستخدام معيار واحد، كعدد العاملين، أم باستخدام معايير متعددة.

٢) التعريفات التي تعتمد مجموعة من الخصائص الاقتصادية (معظمها غير قابل للقياس الكمي) كمعيار لتحديد صفة الحجم الصغير للمشروع، (لاحظ التعريفات ٣،٤،٥).

٣) تعريفات أخرى اعتمدت معايير وصفية مختلفة لتحديد هوية المشروع الصغير في جانب منها تركز على المشكلات التي يواجهها، وحاجته للدعم أو تعتمد على مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
-تلاحظ عدم وجود تعريف محدد للمشروعات الصغيرة. -وضوح وجود علاقة بين النظام الاقتصادي والإجمالي للدول وتعريفها للمشروع الصغير.	- التعرف على خصائص المشروع الصغير بالمملكة. - التعرف على تصنيف المشروعات الصغيرة وارتباطها بالخصائص.	- التوصل إلى مفهوم أكثر ملائمة للمملكة. - تحديد المنافع المترتبة على تعريف المشروع الصغير حسب خصائصه.

(٣) سيد ناجي مرتجى، ورشة عمل تقييم المشروعات الصغيرة. والمتوسطة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ١٨-٢٢ يناير ٢٠٠٤م

ملخص ما جاء بالمصدر:

- نعقد المقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب والمشروعات الكبيرة من جانب آخر بغرض التمييز بينهما والتقسيم أو التصنيف من عدة زوايا كما يلي :

مجال المقارنة	المشروع الصغير والمتوسط	المشروع الكبير
النواحي الإدارية:	فردية عادة	مجموعة / مجلس / جمعية
الإدارة العليا	قصير الأجل / غير علمي	طويلة الأجل / علمي
التخطيط	لا يوجد هيكل تنظيمي أو يوجد هيكل	هيكل تنظيمي ومستويات إشرافية
التنظيم	محدود للغاية	أنظمة إشراف وتحفيز واتصالات
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة مركزية ولا مركزية
الرقابة	مركزية بدون أنظمة	
نواحي النشاط:	محدود يعتمد على الاجتهادات	ضخم يعتمد على أساليب علمية
الإنتاج	محدود النطاق / نشاط بيعي عادة	متسع النطاق / وجود أنظمة
التسويق	محدود / ذاتي	تسويقية
التمويل	محدودة	ضخم / رأس مال مملوك

التكنولوجيا **شئون الأفراد**	قرارات فردية	ومقترض متقدمة / متجددة أنظمة عاملين

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١) تلاحظ عدم وجود أسس وضوابط لعملية المقارنة بين المشروعات الصغيرة وغيرها في ضوء الهدف من المقارنة. **٢) وضوح الخلط بين الخصائص والممارسات الإدارية.** **٣) لم يراع اثر التطورات الأخيرة على خصائص المشروعات الصغيرة.**	**- التعرف على الخصائص الفعلية للمشروعات الصغيرة القائمة.** **- التعرف على المعايير المستخدمة لدى الجهات ذات الاختصاص للمقارنة بين المشروعات الصغيرة وغيرها.**	**- التوصل إلى معايير محددة دقيقة لتعريف المشروع الصغير وما يميزه عن غيره.** **- تحديد المنافع المترتبة على التفرقة بين خصائص المشروعات الصغيرة وغيرها من المشاريع**

المصدر رقم (٥): مصطفى محمود أبوبكر / "التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة " الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

ملخص ما جاء بالمصدر:

يشير المصدر إلي أن هناك خصائص تنظيمية وإدارية للمشروع الصغير وهي ما يلي:

١- منهج تحديد التنظيم الإداري المناسب للمشروع الصغير:

يشير الكاتب إلى انه من المسلمات والحقائق المعترف بها من الباحثين والممارسين لعملية إعداد وتطوير التنظيم الإداري، انه لا يوجد تنظيم إداري نمطي يمكن تطبيقه في كافة المنظمات أو

المشروعات مع اختلاف نشاطها وظروفها وبيئتها، ومن ثم، فان عملية إعداد وتطوير التنظيم الإداري للمشروعات الصغيرة تتطلب وضع مجموعة من الأسس والمبادئ التي تلائم تلك المشروعات دون غيرها.

وبناء عليه يجب أن يتم تحديد الخصائص والسمات العامة للمشروعات الصغيرة وتحديد تأثير هذه الخصائص والنشاطات في اختيار الأسس الملائمة التي ينتج عند تطبيقها التوصل إلى تنظيم إداري ونظم إدارية ملائمة لرسالة المشروعات الصغيرة وأهدافها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال محاور ثلاثة :

١ – ١ تصنيف المشروعات حسب خصائصها من حيث:

١) نشأة المشروعات وحجمها وتطورها.

٢) نشاطات المشروعات وخدماتها.

٣) متطلبات إدارة المشروعات وقيادتها.

٤) نطاق الرؤية الإستراتيجية للمشروعات وأهميتها.

٥) بيئة عمل المشروع الداخلية والخارجية.

١ – ٢ تحديد سمات التنظيم الإداري الملائم للمشروع من حيث:

١) التصور العام لمكونات الهيكل التنظيمي الملائم للمشروع.

٢) الوحدات التنظيمية الأساسية في المشروع والمستويات الإدارية وأدوارها.

٣) درجة الرسمية ومستوى مركزية الصلاحيات في المشروع.

٤) الإطار العام للاتصالات والتوجيه الإداري في المشروع.

١ – ٣ تحديد البدائل المناسبة لإعداد التنظيم الإداري وتطويره:

على ضوء تصنيف المشروعات، وتحديد السمات الرئيسية التي يجب توافرها في التنظيم الإداري والنظم الإدارية للمشروع يتم وضع الأسس المهنية التي بناء عليها يتم اختيار التنظيم والأنظمة التي تلاءم أهداف المشروع ورسالته.

٢– خصائص المشروع صغير الحجم:

أ- يقوم بنشاطات بسيطة الحجم.

ب- يعمل في بيئة خارجية بسيطة.

ج- إمكانية إدارته من خلال معرفة وخبرة عدد محدود من الإفراد.

د- يدار عادة بواسطة مدير واحد قوي عادة ما يكون صاحب المشروع.

ه- بساطة الرؤية الإستراتيجية للمشروعات ومحدوديتها.

٣- سمات التنظيم والنظم الملائم للمشروعات صغيرة الحجم:

أ- هيكل تنظيمي أو وظيفي بسيط تعتبر الإدارة العليا هي المكون الرئيسي لهذا الهيكل.

ب- هيكل تنظيمي أو وظيفي غير ثابت نسبيا يتم تعديله ليلائم الحاجة السريعة للتطور الداخلي وللتغيرات الكثيرة في البيئة الخارجية للمشروع.

ج- لا توجد حاجة قوية لوحدات مساندة / داعمة أو وحدات استشارية.

د- قلة عدد المستويات الإدارية وانخفاض الحاجة إلى عمق التخصص.

ه- عدم الاعتماد بدرجة كبيرة على إجراءات وقواعد رسمية مكتوبة وقلة التوجيه البيروقراطي أو الرسمي.

و- تركيز الصلاحيات على أسس شخصية وتقديرات ذاتية للمدير الأعلى (صاحب المشروع).

ز- التوجيه المباشر يكون ضرورة ومعظم الاتصالات شفهية غير رسمية.

٤- الأسس العامة لإعداد وتطوير التنظيم الإداري النظم الإدارية للمشروعات صغيرة الحجم:

أ- هيكل تنظيمي بسيط واختصاصات عامة متداخلة.

ب- وظائف محدودة وتداخل في الواجبات.

ج- يمثل الراتب المصدر الرئيسي لدخل الموظف ومزاياه.

د- تركيز الصلاحيات الفنية والإدارية والمالية.

ه- عدم الحاجة إلى سياسات رسمية محددة مكتوبة.

و- تدفق محدود للمعلومات بين الكيانات التنظيمية والإدارات والمديرين.

٥- تحديات ومخاطر تواجه تنظيم المشروعات صغيرة الحجم:

- مع أهمية توفير فرص اكبر للاجتهاد الشخصي والابتكار في إدارة المشروع الصغيرة إلا انه قد تنحصر غالبية عمليات الابتكار والمبادأة في الإدارة العليا للمشروع (صاحب المشروع) ويرجع ذلك عادة إلى عدم وضوح المستقبل الوظيفي واستقراره لموظفي المشروع الصغير.
- مع طبيعة وحتمية التطور والنمو في حجم وأنشطة المشروع الصغير، لا يوجد تصور أو منهج لتطوير التنظيم الإداري للمشروع.

(٣) ويشير الباحث في مصدر أخر بعنوان أخلاقيات الإرشاد للمشروعات الصغيرة –تحت الطباعة ٢٠١٠، بان هناك خصائص أخري للمشروعات الصغيرة وهي :

١) المشروع الصغير كيان يغلب عليه المهنية حيث ترتبط مهنة صاحب المشروع الحالية أو المستهدفة بطبيعة النشاط.

٢) المشروع الصغير كيان ينبثق ويستند على السمات والقدرات الذاتية لصاحب المشروع وخصائصه القيادية وقدراته الابتكارية.

٣) المشروع الصغير له عمر افتراضي طويل نسبيا يمر تدريجيا بدورة حياة المشروع.

٤) سمات المشروع الصغير تتحدد بمرحلة الاحتضان وما قبل الولادة (الدخول إلى السوق).

٥) المشروع الصغير يتطلب أن يتسم بدرجة عالية في المرونة والقدرة على التكيف.

الأسس الأخلاقية في القرارات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية.

م	مجال القرار	الأسس والمعايير الأخلاقية
١	تصميم المنتج/ الخدمة	سلامة المستهلك، سلامة استخدام قطع الغيار، استهلاك الطاقة
٢	تصميم مواقع العمل	الأثر البيئي للموقع، سلامة العاملين، سهولة وصول المعوقين للموقع، كفاءة استهلاك الطاقة
٣	تكنولوجيا العمليات (المراحل)	سلامة العاملين، التخلص من النفايات، الضوضاء، تلوث الهواء، الانبعاث الحراري، كفاءة استهلاك الطاقة
٤	التخطيط والرقابة على عملية الإنتاج	الأولويات التي تعطى للمستهلك، الاستخدام الأمثل للإمكانات، الالتزام بالإنتاج في الوقت المحدد
٥	الرقابة على جودة الإنتاج	سلامة المستهلك، سلامة العاملين، التخلص من الملوثات، الالتزام بالمواصفات، أداء المنتج، متانة المنتج، سهولة الصيانة وانخفاض الأعطال
٦	تخطيط ومراقبة المخازن	كفاءة استهلاك الطاقة، سلامة المستودعات، الحفاظ على الموجودات، النزاهة في العلاقة مع الموردين، التخلص من الفضلات
٧	تلافي الفشل الداخلي والخارجي للعمليات الإنتاجية	الأثر البيئي لفشل العمليات الإنتاجية، سلامة المستهلك، سلامة العاملين

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١. وضوح الربط بين خصائص المشروع الصغير وخصائص صاحب المشروع . ٢. وضوح ربط قدرة المشروع على البقاء والاستقرار بما لدى صاحب المشروع من رصيد معرفي ومهني. ٣. وضوح التركيز عن مرحلة ما قبل بدء تشغيل المشروع. - ندرة الكتابات التي تتناول منهج إعداد وتطوير التنظيم الإداري للمشروعات الصغيرة. ٤. وضوح أهمية عدم ملائمة التنظيم والإدارة لخصائص المشروع الصغير وخطورة تأثير ذلك على نظام الإدارة وأسلوب العمل بالمشروع الصغير.	١- التعرف على طبيعة مرحلة فترة تأسيس المشروع وتأثيرها على فرص بقاء المشروع واستقراره. ٢- التعرف على مدى توافق خصائص المشروع وبيانات صاحب المشروع من حيث المعرفة والخبرة. ٣- التعرف على تأثير خصائص صاحب المشروع على فرص استقرار ونجاح المشروع ٤- التعرف على أنواع وخصائص التنظيم الإداري للمشروعات الصغيرة القائمة. ٥- التعرف على علاقة وتأثير التنظيم الإداري على الأداء وإنتاجية العمل بالمشروعات الصغيرة. ٦- دوافع إنشاء المشروع الصغير. ٧- خصائص المشروع الصغير في الواقع العملي.	- التوصل إلى المتطلبات والشروط الواجب توافرها في صاحب المشروع لمقومات أساسية لنجاح المشروع. - تحديد المهارات والقدرات الأساسية الواجب توافرها وتنميتها لدى أصحاب المشروعات الصغيرة. - التوصل إلى أسس ومعايير دقيقة تضبط إعداد وتطوير التنظيم الإداري للمشروعات الصغيرة. - تحديد مجالات التطوير والتحسين في التنظيم الإداري للمشروعات الصغيرة وتحديد متطلبات وسبل تطويرها وتحسينها.

(٦) حسين مصطفى هلالي، ماهية المشروعات الصغيرة، ندوة محددات وإشكاليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة ٢٠٠٥م.

ملخص ما جاء بالمصدر:

يشير المصدر لماهية المشروعات الصغيرة بأنها أنشطة لتوليد الدخل وهي استثمار لبعض المصادر والمهارات بغرض تحقيق عائد مجزي للقائم على النشاط.

كما يشير المصدر أيضا إلى أن المشروعات الصغيرة تستخدم ما يقرب من ٦٦% من قوة العمل في مصر كما أنه من المتوقع أن تصل هذه النسبة لحوالي ٧٥% ويمثل قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية ما يقرب من ٩٠% من المنشات المسجلة كقطاع خاص.

كما يؤكد على أن هناك سمات واشتراطات معينة يجب توافرها لدى صاحب المشروع لإقامة مشروعات صغيرة وهي ما يلي :

١) الرؤية: وهي القدرة على رؤية فرصة تجارية وتشجيع الآخرين على الاشتراك فيها.
٢) الثقة بالنفس: وعلى قدر إيمانهم بقدراتهم الشخصية على إنجاح مشروعاتهم يتحقق لهم التفوق والنمو في أنشطتهم.
٣) المبادرة: تعني قيام أصحاب المشروع بالمبادرة بالقيام بالمهام بدقة.
٤) المخاطر النسبية: وهي القدرة على تحديد المخاطر المحسوبة والاستمرار في مواجهة المعوقات.
٥) القدرة على الإقناع: تعني القدرة على إقناع جهات التمويل بمدى جدوى مشروعاتهم وعلى التفاوض مع التجار على أفضل الأسعار.
٦) الالتزام: وهو القدرة على فعل كل ما هو مطلوب لتحويل الرؤية الحقيقية.
٧) الانجاز: يتمتع صاحب العمل بالقدرة على الانتهاء من الأعمال التي يشعرون بضرورة انجازها بسرعة فهم في سباق مع الزمن.
٨) الاستمتاع: وهو المتعة في أداء العمل على أكمل وجه.

كما يشير المصدر أيضا إلى أن المشروع الصغير يتسم بالخصائص العامة التالية:

- رأس ماله صغير .
- يحتاج لمكان ثابت لإدارة الأعمال .
- يستغرق معظم وقت صاحبه .
- يحتاج لقدر محسوب من المخاطرة برأس المال .
- هو المصدر الرئيسي لدخل صاحبه .

- يحتاج لتكنولوجيا بسيطة .
- يتجه لاستخدام الخامات المحلية .

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١. تركز معظم التعريفات على معيار الجمع بين الملكية والإدارة ودافع تحقيق عائد لصاحب المشروع. ٢. وضوح الربط بين المشروعات الصغيرة وعدد العاملين بها. ٣. تشابه كبير بين الكتابات بشان خصائص المشروعات الصغيرة. ٤. تنوع مصادر توليد أفكار جديدة لمشروعات جديدة.	١. التعرف على تطور عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة. ٢. التعرف على الأهداف والطموحات المستقبلية لصاحب المشروع الصغير. ٣. التعرف على الدوافع الحقيقة لدى صاحب المشروع عند إنشاء المشروع الصغير. ٤. التعرف على الخصائص المشتركة للمشروعات الصغيرة بالمملكة. ٥. يجب معرفة مدى تفرغ صاحب المشروع. ٦. يجب معرفة هل هناك مصدر دخل آخر لصاحب المشروع.	١. تقدير التغير المتوقع في إعداد وأنواع العمالة في المشروعات الصغيرة بالمملكة. ٢. تحديد وتوصيف القيود المتوقع أن تواجهها المشروعات الصغيرة بالمملكة ٣. التوصل إلى خصائص عامة مشتركة بين المشروعات الصغيرة. ٤. وضع أليه لاستكشاف أفكار لمشروعات جديدة.

(٧): حسام الدين فتحي محمد، المشروعات الصغيرة، بحث غير منشور جامعة المنوفية ٢٠٠٨م.

ملخص ما جاء بالمصدر:

يشير المصدر انه ليس هناك تعريف واحدا للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع مناطق العالم وفي جميع الظروف ولكنه أتبع في تعريف المشروع الصغير ثلاث مداخل:

١) التعريف وفق المنهج وصفي

٢)) التعريف وفق المنهج كمي

٣)) التعريف وفق المنهج نوعي

١) التعريف وفق المنهج الوصفي: اتفق معظم الباحثين على أن المشروع الصغير والمتوسط يجب أن يستوفي الشروط النوعية التالية:

أ- محدودية الحصة التسويقية: المشروع الصغير أو المتوسط يحتل حصة سوقية صغيرة ومحددة ولا تمكنه من التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

ب- استقلالية المشروع: يتميز المشروع الصغير بالاستقلالية الكاملة في إدارة شئون مشروعة وليس يمكن أن يعود لجهة أعلى منه إداريا عند اتخاذ قرار ما.

ج- فردية وشمولية الإدارة: صاحب المشروع يمارس أو يشارك في معظم المهام الإدارية حيث لا يوجد نمط الإدارة المتبع في الشركات الكبيرة والذي يسمح بالتفويض في مهام إدارية أخرى.

٢) التعريف وفق المنهج الكمي :

أ- يمكن تمييز المشروع الصغير من خلال قيمة الموجودات الثابتة وعدد العاملين.

ب- معايير كمية أكثر تعقيد: واحدة من مزايا قطاع الأعمال الصغيرة بعلاقتها بالتنمية الاقتصادية يتعلق بالاستخدام الأمثل لرأس المال القليل أو النادر أصلاً.

٣) التعريف وفق المنهج النوعي:

أ- الإنتاج غير الممركز والاستناد إلى الأسواق المحلية.

ب- المشاريع الصغيرة تلبي احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتجات أو الخدمات.

ج- الدور المركزي لصاحب المشروع.

د- إن صاحب المشروع هو مالك ومدير المشروع الصغير.

ه- الأساس العائلي للإنتاج.

و- استراتيجيات التعاون.

ز- التعاقد من الباطن.

كما يشير الباحث أيضا إلي أن هناك تعريفات متعددة منها ما يلي :

١) <u>التعريف البريطاني:</u> عرف قانون الشركات ١٩٨٥ المشروع الصغير أو المتوسط بأنه "المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من :

- ❖ حجم تداول سنوي لا يزيد عن ٨ مليون جنيه إسترليني .
- ❖ حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن ٣,٨ مليون جنيه إسترليني.
- ❖ عدد من العمال وموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ موظف.

هذه المحددات الثلاثة قاصرة على شمل كل ما هو صغير وحيث أن ما هو صغير في الصناعات الخدمية قد لا يكون كذلك في مجال السياحة أو الصناعات التحويلية ولقد تم معالجة هذه الفروق والاختلافات من خلال إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي".

تعريفات خاصة لكل قطاع اقتصادي

م	المجـــال	معيار القياس كحد أدنى
١	التصنيع	٢٠٠ عامل
٢	البيع بالتجزئة	١٨٥٠٠٠ جنية إسترليني حجم تداول سنوي
٣	البيع بالجملة	٣٧٠٠٠٠ حجم تداول سنوي
٤	البناء	٢٥ عامل
٥	المناجم	٢٥ عامل
٦	تجارة السيارات	٣٦٥٠٠٠ جنية حجم تداول سنوي
٧	خدمة متنوعة	١٨٥٠٠٠ جنية حجم تداول سنوي
٨	شركات النقل	٥ سيارات

٢) التعريف الأوروبي:

وضع الاتحاد الأوروبي تعريف كمي للمشروع الصغير بالمحددات الآتية:

حجم تداول سنوي لا يزيد عن ١٦ مليون جنيه إسترليني.

حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن ٨ مليون جنيه إسترليني.

عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ عامل وموظف.

٣) تعريف جنوب شرق آسيا:

لا يوجد تعريف واحد شامل للمشروع الصغير حيث يختلف ظروف ومواصفات النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة من دولة لأخرى فيما ينطبق على المشروع الصغير في بريطانيا وأمريكا لا ينطبق بالضرورة في مناطق أخرى.

دول جنوب شرق آسيا أوجد لها تعريفات ومعايير قياس للمشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا وهي التعريفات المعمول بها في خمسة من دول جنوب شرق آسيا وفق ما هو موضح بالجدول :

م	الدولة	معيار القياس كحد أقصى

١	إندونيسيا	اقل من ١٩ عامل
٢	ماليزيا	اقل من ٢٥ عامل
٣	الفلبين	اقل من ٩٩ عامل
٤	سنغافورة	اقل من ٥٠ عامل
٥	تايلاند	اقل من ٥٠ عامل

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
- عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة نظرا لاختلاف ظروف ومواصفات النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى. - تتعدد التعريفات باختلاف مجال أو قطاع نشاط المشروع الصغير.	- التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة في كل قطاع في القطاعات الرئيسية بالمملكة. - التعرف على مدى وجود علاقة ارتباطيه بين نوع النشاط وخصائص المشروع الصغير.	- تحديد وتوصيف معيار تصنيف المشروعات الصغيرة. - التوصل إلى نوع وقوة العلاقة الارتباطية بين نوع النشاط والقطاع ومعايير تعريف المشروعات الصغيرة.

(٨) أيمن عادل عيد، دور المشروعات الصغيرة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، مؤتمر الاتجاهات الحديثة في بحوث إدارة الأعمال، القاهرة، دار الضيافة بجامعة عين شمس، يوليو ٢٠٠٩م.

ملخص ما جاء بالمصدر:

(١) يشير الباحث إلى عدم إمكانية وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة نظرا لاختلاف:

١. طبيعة النشاط الاقتصادي
٢. درجة النمو
٣. الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة

ولكن رغم ذلك وجدت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير لوضع تعريف محدد وتمثلت تلك المعايير في:

حجم الإنتاج – حجم المبيعات – حجم الطاقة المدفوعة – حجم الطاقة المستهلكة – حجم العمالة.

ومن التعريفات التي تبنتها جمهورية مصر العربية ما يلي :

أ- المشروعات الصغيرة هي: الصناعات التي تمارس داخل منشاة صغيرة يعمل بها ٩ مشتغلين فاقل وتقوم بنشاط صناعي أو نقدم خدمة للغير، وهي تابعة للقطاع الخاص ويغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك بها دفاتر أو حسابات منتظمة.

ويرى البعض أن المشروع الصغير من وجهة نظر علم الاقتصاد ويمثل استثمار يوجه لإنتاج نوع محدد ويسعى لتحقيق ربح لصاحبه وعائد على المجتمع ويتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

كما تشير كتابات أخرى (عايدة نخلة، ١٩٩٧/ محمد هيكل، ٢٠٠٢) أنه في ضوء المفاهيم السائدة للمشروعات الصغيرة يمكن عرض بعض من خصائص المشروعات الصغيرة والتي تتمثل في:

١) قلة عدد العاملين في المشروع.
٢) نشاط المشروع ونطاقه الجغرافي محدود نسبيا.
٣) درجة المخاطرة في المشروع منخفضة.
٤) يحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة نسبيا عند بدايته.
٥) يساهم في حل مشكلة البطالة نظرا لأنه يساهم في توفير فرص العمل للشباب.
٦) ارتفاع تكلفة الإنتاج في البداية نظرا لاحتياجه لعدد من الكوادر المتميزة حرصا على أمواله.
٧) القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار "يستطيع التحول إلى إنتاج سلع أو خدمات أخرى تناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته".
٨) يتخصص في تقديم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق والمستهلك الحالي مباشرة.
٩) يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.
١٠) يعتمد على أسواق الائتمان غير الرسمية عند الحاجة.
١١) افتقار القرب من صانع القرار.
١٢) يتم تخفيض تكاليف إنتاجها على المدى البعيد نظرا لإمعانها في التخفيض.
١٣) ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة مالكيها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم الخاصة، فمثلا في اليابان يعزي ٥٢% من الابتكارات إلى أصحاب المشروعات الصغيرة.
١٤) ارتفاع منحنى المستوى المهاري للعمالة بمرور الزمن نظرا للتخصص الدقيق وأداء مهام متخصصة على أساس التعاقد من الباطن مع مشروعات كبيرة.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة

١. التعريف الذي تبنته مصر يستند فقط على عدد العمالة دون وجود معايير. ٢. يتضمن التعريف تقييد ارتباط المشروع الصغير للقطاع الخاص دون وضوح مبرر هذا التقييد. ٣. يتضمن التعريف تحديد مجال عمل المشروع الصغير بأنه صناعي أو خدمي وهذا تحصيل حاصل لا مبرر لذكره. ٤. التأكيد على صعوبة التوصل لتعريف محدد يصلح لجميع الصناعات ولجميع الدول. ٥. يوجد خلط بين خصائص المشروع الصغير وأهدافه.	١. تحديد ما إذا كانت المشروعات الصغيرة بالمملكة تندرج تحت مسمى واحد أم يتم تقسيمها إلى مشروعات متوسطة وصغيرة وأخرى متناهية الصغر. ٢. التوصل إلى أهم الخصائص التي ترتبط بالمشروع ذاته ٣. تحديد أهم الممارسات الشائعة لمدراء المشروعات الصغيرة.	١. اقتراح ربط الخصائص بمعايير التفرقة بين أحجام المشروعات. ٢. اقتراح إنشاء هيئة وزارة مستقلة تكون مسئولة عن الصناعات الصغيرة حتى تكون قريبة من صناع القرار. ٣. اتخاذ المشروعات الصغيرة كأحد مداخل إحداث التوازن في تحقيق التنمية المستدامة.

(٩)غريب جبر، دراسة تحليلية للجوانب المالية والمحاسبة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية٢٠٠٦م.

ملخص ما جاء بالمصدر :

(١) يشير الباحث إلي ما يلي :

١) تركز الإدارة في يد المالك أو من ينوب عنه.

٢) ضعف القدرة على التحكم في سوق الموارد والمنتجات.

٣) التعرض للمخاطر في حالة الاستثمار في أنشطة لا تُظهر نجاح سريع.

٤) عدم القدرة على التنافس لنقص الخبرة والتمويل.

٥) صعوبة الاقتناع بآراء الآخرين بما في ذلك المحاسبين خاصة إذا كانت هذا الآراء غير رقمية وغير مترجمة إلى ربح أو نقدية.

وهذه الفوارق جعلها تتخصص في مجالات وأسواق:

أ- إنتاج وتوريد الأجزاء الوسيطة اللازمة للصناعات المتوسطة والكبيرة.

ب- تقديم أفضل ما لديها من منتجات في الأسواق التي تتسم بالثبات.

ج- غير مهتمة بتطوير منتجات جديدة.

د- العمل في الأسواق المحدودة التي تتصف بقصر زمن التسليم ومحددات الجودة.

ه- التركيز على أداء خدمة متميزة أو إنتاج سلعة متميزة، على حساب التوسع في خطوط الإنتاج أو تنويع المنتجات.

و- تفضيل العمل مع المنتجات ذات دورة الإنتاج القصيرة.

ز- عدم الإقبال على اتخاذ قرارات إستراتيجية لتجنب المخاطر.

ح- العمل على تحقيق عائد كاف لمقابلة الاحتياجات الخاصة بالملاك كحد أدنى.

كما يشير الباحث لوجود خصائص متعددة للمشروعات الصغيرة وهي :

أ- لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة.

ب- الرغبة في المغامرة والمخاطرة.

ج- شكل الملكية عبارة عن مشروع فردي أو شركة أشخاص.

د- استقلال صاحب المشروع.

ه- تأثير للمالك على قرارات المشروع.

و- صعوبة توفير مستندات أو قوائم مالية بدرجة كبيرة.

ز- وجود علاقة مباشرة مع العملاء والموردين.

ح- يتم العمل على مجتمع محلي غالبا.

ط- عدم التحكم في مجال الأعمال.

ي- مرونة اكبر في تغيير مجال النشاط.

ك- فاعلية الاتصال والعلاقة المباشرة بالعاملين.

ل- الاعتماد الأساسي على التمويل الذاتي أو العائلي.

م- تمويل النمو من مصادر داخلية.

ن- صعوبة توفير ضمانات للحصول على قروض من البنوك.

س- قلة بدائل التمويل المتاحة.

ع- القدرة المحدودة بسبب ضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق

ويؤكد المصدر على صعوبة تحديد مفهوم واحد قابل للتطبيق في كل مكان وزمان وذلك لاختلاف العوامل المؤثرة وأهميتها النسبية من بلد لآخر ومن وقت لآخر داخل البلد الواحد، ومن هذه العوامل :

١. الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. مستوى التقدم ومرحلة النمو.

٣. طبيعة التقنية المستخدمة.

٤. التقاليد السائدة.

٥. موقع البلد في أي من مراحل النمو المخطط.

٦. درجة ندرة عوامل الإنتاج.

٧. نوع الملكية للوحدات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية.

ونجده ضمنا أشار لأهم المعايير المستخدمة للتعرف على المشروعات الصغيرة والتي منها:

١) المعايير الكمية:

أ- العمالة: ولكن في ظل نفس الفن الإنتاجي (ولا يصلح بمفرده).

ب- معيار رأس المال: رغم عدم الاتفاق على رأس المال المستخدم (هل هو العامل أم الأصول الثابتة أم حجم الطاقة الإنتاجية مع استبعاد الأرض).

٢) هناك معايير مركبة: تستخدم أكثر من معيار كمي مثل:

أ- كمية الإنتاج

ب- قيمة الإنتاج

ج- مستوى جودة الإنتاج

د- القيمة المضافة

ه- الطاقة الإنتاجية

و- حجم الاستهلاك السنوي من المواد

مع مراعاة أن المعيار يختلف في الدول المتقدمة عن تلك النامية وفي دراسة عن ٥٤ دولة (نامية + متقدمة) وجد الآتي :

المعيار / تصنيف الدول	عدد العاملين	أصول عاملة	حجم المبيعات	العمالة والمبيعات	العمالة والأصول	المبيعات والأصول	العمالة والمبيعات	الإجمالي
دول متقدمة	٩	١	٠	٢	٣	٠	٠	١٥
دول نامية	٦	١٠	١	١	١٦	١	٤	٣٩
الإجمالي	١٥	١١	١	٣	١٩	١	٤	٥٤

٣) إضافة لبعض المعايير الوصفية وتستخدم في حالة عدم كفاية المعايير الكمية والترجيحية أو المركبة وتستخدم لتوصيف قدرات المشروعات الصغيرة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة فمثلا منها:

أ- أن يكون المالك هو المدير غالبا.

ب- انخفاض مستوى القدرات الإدارية.

ج- الاتصال الوثيق بالعملاء والموردين.

د- صعوبة الاستفادة من سوق رأس المال والحصول على ائتمان.

٤) أحيانا أخرى يتم تقسيم المشروعات الصغيرة وفقا لطبيعة المنتج أو الخدمة أو مرونة الأداء، فمثلا: تقسيم المشروعات إلى مشروعات منزلية وحرفية وفنية وريفية.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١. وضوح أهمية التوصل إلى التعريف الذي يفُرق بين المشروع الصغير والمشروع الكبير. ٢. يوجد خلط وتداخل بين خصائص المشروع الصغير ذاته وخصائص الممارسات الايجابية والسلبية لصاحب أو إدارة المشروع. ٣. العديد من الخصائص لا تخص المشروعات الصغيرة وحدها مثل الرغبة في المغامرة وتأثير المالك على قرارات المشروع وعدم التحكم في مجال الأعمال. ٤. يوجد خلط بين الخصائص والممارسات سواء كانت ايجابية	١) التعرف على أوجه الاختلاف بين المشروع الصغير والشركات والمؤسسات الكبيرة في الواقع العملي. ٢) التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة القائمة. ٣) التعرف على رؤية الأطراف ذات الاختصاص أو العلاقة لخصائص المشروعات الصغيرة وما يترتب	١- التفرقة بين خصائص المشروع الصغير وخصائص الممارسات لصاحب المشروع. ٢- تحديد الخصائص التي تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها من اجل تحديد القطاع الأولى بالرعاية المطلوبة للمشروع الصغير. ٣- تحديد خصائص المشروعات الصغيرة يجعلنا نفكر في المتطلبات التشريعية التي تلزم تلك المشروعات وتتناسب مع خصائصها. ٤- تقديم تصور محدد هادف

أو سلبية. ٥. تداخل بين خصائص المشروع وخصائص بيئة المشروع. ٦. تعدد وتنوع الاجتهادات لوضع مفهوم للمشروع الصغير وخصائصه. ٧. عدم وجود اتفاق حول معايير تحديد المشروع الصغير. ٨. تباين تطبيق المعايير من دولة لأخرى.	على هذه الخصائص ٤) التعرف على مفهوم المشروع الصغير لدى الأطراف والفئات ذات العلاقة. ٥) تحديد الفروق الجوهرية بين مفهوم المشروع الصغير لدى أصحاب المشروع وتحديد توابع هذا الاختلاف	لخصائص المشروع الصغير. ٥- إيضاح ما يترتب على هذه الخصائص في الواقع العمل للمشروعات الصغيرة. ٦- توصيف النواتج العملية عند تطبيق المفهوم المقترح للمشروع الصغيرة. ٧- التوصل إلى تعريف محدد ويشمل كافة المتغيرات وتصنيف خصائص المشروع الصغير.

(١٠): ناصر حسين ناصر. وآخرون "المشروعات الصغيرة" مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم إدارة المناهج ١٤٢٨، ٢٠٠٧م.

ملخص ما جاء بالمصدر :

يشير الباحث إلي بعض الجوانب هي :

١. المشروع الصغير هو مؤسسة فردية تمارس نشاط اقتصادي صغير برأسمال وعدد عمال صغير ومحدود ويتسم نشاطه بالمحدودية.
٢. يتباين تعريف المشروع الصغير من دولة لأخرى حسب نظامها الاقتصادي والخصائص الاجتماعية والهيكل السكاني، ويتركز هذا التباين في حجم العمالة، وحجم رأس المال، ومستوى التقنية، والسوق الموجه إليه منتجات المشروع الصغير.
٣. لا ينحصر مجال المشروعات الصغيرة في قطاع معين، وإنما تنشا في جميع القطاعات ، وفي التصنيع أو الخدمات.
٤. السمات العامة للمشروع الصغير تتمثل في قلة عدد العاملين، صغر حجم رأس المال، ملكية شخصية، المنتج موجه أساساً للسوق المحلي، مستوى تقنية متوسط أو منخفض، إدارة فردية .

وقد أضاف الباحث أن المشروع الصغير يتسم بالخصائص الأساسية التالية:

- رأس مال صغير.
- يستغرق معظم وقت صاحب المشروع.

- يكون المصدر الرئيسي لدخل صاحب المشروع.
- يعتمد على الخامات المحلية.
- مستوى بسيط في التقنية.
- يستند على دراسة جدوى محدودة (أولية).
- مكان ثابت وحيد ومحدود لإدارة أعمال المشروع.
- يتعامل مع قدر محدود من المخاطرة.
- يعمل وفق نظام رسمي من الإجراءات.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١) خطورة اعتماد المشروع الصغير على الإدارة الفردية والرؤية الشخصية لصاحب المشروع. ٢) خطورة تنافس المشروع الصغير مع المشروعات أو المؤسسات الكبيرة. ٣) قد تكون الإجراءات الرسمية والمستندات المطلوبة احد العوائق أمام المشروع صغير.	١) التعرف على نمط الإدارة في المشروعات الصغيرة. ٢) التعرف على علاقة المشروعات الصغيرة بالشركات والمؤسسات الكبيرة. ٣) التوصل إلى أهم دوافع إنشاء المشروع الصغير. ٤) محاولة التوصل لأهم خصائص المشروع الصغير في الواقع العملي.	١) السمات والمهارات الواجب توافرها لدى صاحب المشروع الصغير. ٢) تقييم جدوى بعض الاشتراطات اللازمة لبدء المشروع الصغير. ٣) تحديد المتطلبات الأساسية وذات الجدوى لبدء المشروع الصغير

(١٢) محمد نبيل الشيمي، دليل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنفاذ للأسواق العالمية، بحث غير منشور ، وزارة التجارة والصناعة السعودية، ٢٠٠٥م.

ملخص ما جاء بالمصدر

يشير المصدر إلى أن المشروع الصغير يتسم بالسمات التالية:

١. اعتمادها على تقنيات بسيطة في الإنتاج مع الاعتماد على قوة العمل الإنساني مما يساعد على التغلب النسبي على مشكلة البطالة.
٢. عدم الحاجة لرؤوس أموال كبيرة.

٣. اعتماد غالبا على مدخلات إنتاج محلية مما يقلل الحاجة إلى العملات الأجنبية.
٤. تتمتع بالقدرة على تسويق منتجاتها من خلال الاتصال المباشر بالمستهلك فضلا عن أن جزء من الإنتاج يذهب مباشرة للمشروعات الكبيرة بدون تكاليف تسويقية.
٥. توفر فرص عمل لغير المؤهلين وهي بذلك تعمل على إيجاد كوادر يمكن فيما بعد أن تكون مصدرا لعمالة مدربة تعمل في المشروعات الصغيرة

ويشير المصدر أيضاً إلى أن هناك بعض المهارات التي يجب أن يتمتع بها مدير المشروع الصغير فيما يلي:

١. مهارات التخطيط
٢. مهارات قيادية وتوجيه عمل الآخرين
٣. مهارات إدارة الوقت
٤. مهارات التفاوض
٥. مهارات القدرة على التكيف مع متغيرات السوق
٦. مهارات حل المشاكل
٧. تبني الأفكار الجديدة
٨. تشجيع الآخرين على التغيير لصالح العمل
٩. توزيع الموارد
١٠. القدرة واللباقة في التحدث والإقناع
١١. مهارات الاستماع للآخرين
١٢. معالجة اضطرابات العمل

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
- معظم الكتابات تركز على أن المشروع الصغير بمثابة مركز تدريب للشباب. - لا تختلف المهارات المطروحة عن المهارات المتعارف عليها لأي	- التعرف على مدى تطبيق التسويق المباشر وجدواه في تسويق منتجات المشروع الصغير. - التعرف على خصائص العمالة بالمشروعات الصغيرة وتأثيرها على أداء وإنتاجية المشروع	-تقييم جدوى ومخاطر أن يكون المشروع كمركز تدريب للشباب. - التوصل إلى المهارات الأساسية التي ينفرد بها صاحب المشروع

مشرف أو مدير. - تدور المهارات حول مهارات إدارية وسلوكية وقيادية. - لم تشر أي دراسة عن المهارات المهنية أو الفنية لصاحب المشروع الصغير.	الصغير. - التعرف على المهارات المشتركة بين أصحاب المشروعات الصغيرة الناجحة. - دراسة العلاقة الارتباطية بين المهارات لدى صاحب المشروع وحالة المشروع.	الصغير الناجح. - التوصل إلى علاقة ارتباطيه بين المهارات لدى صاحب المشروع وموقف المشروع من حيث النمو أو التعثر والانسحاب.

المصدر رقم (١٣): محمد عبد الفتاح العشماوى، واقع ومستقبل الصناعات الصغيرة (تجارب دولية)، المنظمة العربية للتنمية ،القاهرة، ٢٠٠٦م.

ملخص ما جاء بالمصدر:

تختلف رؤية كل دولة لخصائص المشروعات باختلاف أحجامها سواء كانت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي مثال لبعض الدول:

أولاً: خصائص المشروعات الصغيرة (مدخل مقارن)

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
كندا • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط	مستخدم • اقل من ٥٠٠ في الصناعي و ٥٠ في الخدمي • غير مستخدم	اقل من ٥ ملايين دولار مبيعات سنويا.
الولايات المتحدة • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط	• اقل من ٥٠٠ غير مستخدم • غير مستخدم	• غير سائد عادة اقل من ٥ ملايين مبيعات سنويا

الاتحاد الأوروبي • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	• **اقل من ١٠** • **اقل من ٥٠** • **اقل من ٥٠ إلى ٢٥٠**	• **مستقل** **من ٧ ملايين يورو مبيعات أو ٥ مليون أصو** **ل من ٤٠ مليون مبيعات أو ٢٧ مليون أصول**
المكسيك • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	**هناك تعريفان رسميان مستخدمان** • **اقل من ١٠** • **اقل من ٥٠ (اقل من ١٠٠)** • **اقل من ٢٥٠ (اقل من ٥٠٠)**	**لا يوجد**
تايلاند • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	• **غير مستخدم** • **اقل من ٢٠٠ في كثافة العمالة** • **اقل من ١٠٠ في كثافة رأس المال**	**لا يوجد**
تركيا • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	• **اقل من ١٠** • **من ١٠ إلى ٤٩** • **من ٥٠ إلى ١٩٩**	**لا يوجد**
مصر • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	**(وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ١٩٩٨)** • **من ١ إلى ٥** • **من ٥ إلى ١٤** • **من ١٥ إلى ٤٩**	**لا يوجد**

ويشير المصدر أيضا إلي أن هناك مجموعة من الخصائص الديناميكية للمشروعات الصغيرة وهي

١) تتطلب استثمارات رأسمالية منخفضة لكل فرصة عمل يمكن توفيرها.

٢) تسهم في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات المالية التي يمكن أن تحول إلى مدخرات يمكن أن تخلق فرص عمل ودخل إضافي.

٣) تعمل على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل.

٤) تضمن أن يسير النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنبا إلى جنب مع تحقيق المساواة والمشاركة.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١) لا يوجد اتفاق على معايير محددة كأساس للتفرقة بين المشروعات من حين أحجامها. ٢) لم يتم تقسيم الدول إلى مستوياتها من حيث درجة التقدم في مجموعات للدول (متخلفة/ نامية/ متقدمة). ٣) يوجد خلط بين المتطلبات والأدوار التي تؤديها المشروعات الصغيرة وما تم الإشارة إليه على انه خصائص. ٤) تم الإشارة إلى أن ما ذكر يمثل خصائص ديناميكية دون توضيح ملامح هذه الديناميكية في الخصائص.	١) التعرف على المعايير المستخدمة لتوصيف أحجام المشروعات بالمملكة. ٢) تحديد مدى استخدام المملكة لتوصيف المشروعات لمتناهية الصغر وبعضها صغير والأخر متوسط. ٣) التعرف على المنافع العملية المرتبطة بتحديد المفهوم وتصنيف المشروعات الصغيرة. ٤) تحديد مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة يساعد في تحديد الخصائص لأسلوب أكثر دقة. ٥) تحديد خصائص المشروعات الصغيرة في الواقع العملي بالمملكة.	١) التوصل إلى معيار محدود يصلح للاستخدام لكل مجموعة دول حسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ٢) اقتراح معايير أخرى غير التي تم الإشارة إليها. ٣) تقديم تصور محدد واضح عن خصائص المشروعات الصغيرة. ٤) التفرقة بين خصائص المشروع الصغير ذاته وخصائص بيئة المشروع. ٥) التميز بين خصائص المشروع ذاته وخصائص الممارسات الإدارية لموارد المشروع.

ملخص ما جاء بالمصدر:

يشير الموقع لمجموعة من التعريفات منها ما يلي :

١) الاختلاف حول تحديد تعريف محدد للمشروع الصغير، بسبب طرح العديد من التساؤلات حول المشروع الصغير من حيث:

(النوع، عدد العمالة، حدود الاستثمار، توزيع المنتجات، علاقته بالتصدير، جودة المنتجات، شكل الإدارة، المستوى التكنولوجي المستخدم.)

٢) معايير تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة (مثال: في جمهورية مصر العربية):

أ- لا يعتمد على التكنولوجيا

ب- العمالة: لا تزيد عن ٥ أفراد

ج- رأس ماله: من ١٠، ١٥ ألف جنيه

د- الإدارة: صاحب المشروع هو الذي يديره

ه- المنتجات: بسيطة ومحلية

و- التصدير: خطوة لاحقة

٣) عدد العاملين في المشروع الصغير يختلف من دولة لأخرى:

أ- اليابان: اقل من ٥٠ فردا (يعتبر مشروع صغير)

ب- أمريكا : اقل من ٢٥ فردا (يعتبر مشروع صغير)

٤) اختلاف عدد العاملين في المشروع الصغير حتى داخل الدولة الواحدة، ومثال ذلك.ج.م.ع

(أجاز الحرفيون أن اقل من ١٠ أفراد يعتبر مشروع صغير ، وزارة التخطيط: اقل من ٥٠ فردا يعتبر مشروع صغير.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١. عدم وجود تعريف محدد للمشروعات الصغيرة. ٢. التصدير وليس من الأهداف المالية للمشروع الصغير. ٣. التمويل بسيط بالنسبة لرأسمال المشروع الصغير. ٤. حدود انتشار المشروع الصغير محدودة ومقيدة نظرا لارتباطه بالبيئة المحلية المحيطة به. ٥. قد يعاني المشروع الصغير من ضعف القدرة التنافسية لمنتجاته من حيث الجودة وتلبية كافة الأذواق. ٦. استخدام معايير متنوعة ومداخل مختلفة لتصنيف المشروعات الجديدة. ٧. تعدد وتنوع مصادر تهديد استقرار ونمو المشروعات الصغيرة.	١. وضع معايير لتحديد مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة، متفق عليها. ٢. دراسة السوق المستهدف للمشروعات الصغيرة. ٣. معرفة جهات تمويل المشروعات الصغيرة. ٤. التعرف عن العوامل المساعدة على فتح مجال أوسع لنشر منتجات المشروع الصغير. ٥. التعرف على تصنيف المشروعات الصغيرة بالمملكة. ٦. التعرف على الجوانب التنظيمية والإدارية للمشروعات الصغيرة القائمة. التعرف على مدى وجود نظام معلومات بالمشروعات الصغيرة.	١. تحديد مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة. ٢. وضع خطة تسويقية للمشروعات الصغيرة. ٣. التحفيز على تمويل المشروعات الصغيرة من مصادر متعددة ٤. تحديد المتطلبات اللازمة لانتشار منتجات المشروع الصغير وطرق الإعلان والدعاية الحديثة التي تساهم في التعريف بمنتجات هذه المشروعات. ٥. المساهمة في تطوير التصنيف للمشروعات الصغيرة. ٦. تحديد مقومات نجاح واستقرار المشروعات الصغيرة.

المصدر رقم (١٥): فلاح حسن الحسيني / إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل استراتيجي للمنافسة

ملخص ما جاء بالمصدر:

يشير المصدر إلي أن هناك تعريفات متعددة للمشروع الصغير منها ما يلي :

١) " هي المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين خمسة إلى خمسة عشر شخصاً "

٢) " هي مشروعات ذات أنشطة محددة وتمارس أنشطتها داخل مناطق جغرافية معينة ".

٣) " هي مشروعات تشتمل على اقل من ١٠٠ مستخدم "

٤) " هي المشروعات التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل (في ظل الاستقلالية/ والتفرد والتميز".

٥) المشروع الصغير: شركة أو منشاة أو مؤسسة أو كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل أصحابه أو يتصف بقلة حجم العمالة فيه ويشتمل على وحدات إدارية محددة ويشمل حيز صغيراً ضمن قطاع الأعمال ويقدم خدماته أو منتجاته إلى منطقة جغرافية محددة.

١) تقسيم للمشروعات الصغيرة من حيث الحجم (عدد العاملين/ حجم المبيعات) مع مراعاة أن الحجم يختلف من صناعة إلى أخرى. فمثلا:

أ- تجارة الجملة يتراوح حجم مبيعاتها من ٩,٥، ٢٢ مليون دولار.
ب- التشييد والبناء ذات إيرادات سنوية ١٧ مليون دولار.
ج- قطاع الخدمات ٢,٥، ١٤,٥ مليون دولار إيرادات سنوية.
د- تجارة التجزئة ٣,٥، ١٣,٥ مليون دولار إيرادات سنوية.
ه- منتجات زراعية ١٠٠ ألف دولار وحتى ٣٥ مليون دولار إيرادات سنوية.
و- صناعة التعدين تلك التي لا يزيد عدد العاملين بها عن ٥٠٠ عامل.
ز- التصنيع لا يزيد عن ٥٠٠/٧٥٠/١٠٠٠/١٥٠٠٠ عامل ويختلف باختلاف الصناعة.

كما يشير الباحث إلي أن هناك خصائص للمشروعات الصغيرة تتمثل في :

١) العنصر البشري هو البنية الجوهرية للمشروع الصغير.
٢) تقوم هذه المشروعات على اطر تنظيمية وأهداف محددة ذات طبيعة ربحية.
٣) عدم وجود التعقيدات الروتينية في اتخاذ القرارات.
٤) الوضوح في الإجراءات والسرعة في انجاز الأعمال الإدارية.
٥) تستمد مشروعيتها من إمكانية قيامها بدور مجدد في عملية التنمية الاقتصادية.
٦) لها مسئولية اجتماعية وأخلاقية بارزة.
٧) يسعى للحصول على مواردها المالية بأفضل تكاليف وأفضل مستوى جودة.
٨) تهتم بالعمل على انجاز أهدافها وفقا لفلسفة الكفاءة والاستثمار الأمثل للموارد.
٩) يدار اعتمادا على استراتيجيات وسياسات عملية بوصفها وسائل فعالة لانجاز أهدافها وتحقيق غاياتها.
١٠) الاستمرار في البحث عن الريادة والتميز من خلال تطوير الأداء والعمليات.
١١) متابعة التطورات التكنولوجية والبحث عن كل ما هو جديد.
١٢) الاهتمام بدراسة وتحليل حاجات المستهلك ورغباته وسرعة الاستجابة لها.
١٣) الحرص على ولاء المستهلك اعتمادا على الجودة والتكلفة والسرعة

كما يشير الباحث إلى أن المشروعات الصغيرة بأمريكا تمثل ما نسبته ٩٨% تقريبا من حجم المشروعات ، ويمكن تقسيم المشروعات وفق القطاعات كما يلي:

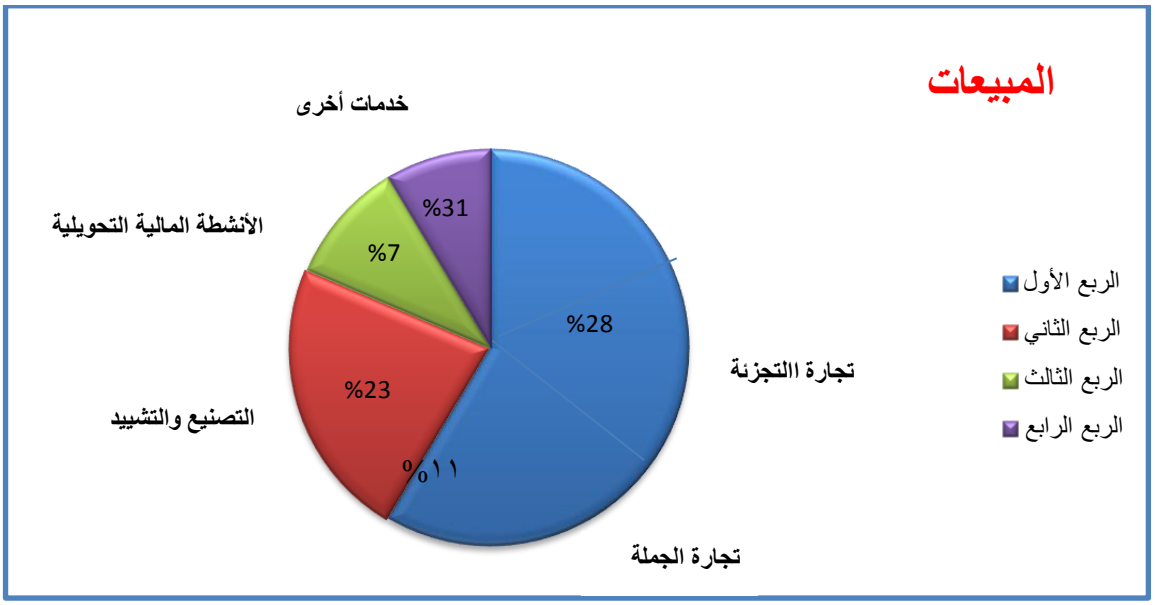

كما تقدم لجنة التطوير الاقتصادي (C.D,E) مفهوماً للمشروعات الصغيرة استنادا إلى أنه ينبغي أن تمتلك اثنين أو أكثر من المؤشرات التالية:

١) عدم استقلال الملكية عن الإدارة (المدير هو المالك).
٢) تقدم الأموال (حقوق الملكية) من طرف شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
٣) يكون العمليات موقعيه (العاملين والمالكين من نفس المنطقة في حين تكون الأسواق موزعة على أكثر من منطقة).
٤) صغر الحجم والأهمية النسبية القليلة داخل القطاع الذي تعمل فيه.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١.وضوح تعدد معايير تحديد مفهوم المشروع الصغير. ٢.أهمية مراعاة طبيعة النشاط عند تطبيق	١. تحديد مقاييس أكثر دقة تساعد على تحديد مفهوم للمشروع الصغير يلقي قبولا	١. تقييم جدوى تبني مدخل ربط ممارسة نشاط المشروع الصغير بالمناطق الجغرافية.

معايير مفهوم المشروع الصغير. ٣.ضرورة مراعاة خصائص كل دولة عند تطبيق معايير مفهوم المشروع الصغير. ٤.وقد تقدم الأموال من طرف واحد أو مجموعة قليلة. ٥.قد يكون المشروع في مكان ما ويملكه شخص ليس من أبناء نفس المكان. ٦.معظم الخصائص يمكن أن تنطبق على كافة المشروعات بغض النظر عن أحجامها ونوعها ٧.تشير البيانات إلى انه من الخطورة أن يتم الاعتماد على ما ٧٧% من المشروعات الصغيرة في قطاع الخدمات مقابل ٩% في القطاع الصناعي وهذا يمثل تهديد للاقتصاد القومي وهذا ما حدث بالفعل حال حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية فقد تأثرت أمريكا بدرجة اكبر من الصين نظرا لتركيز الصين على المشروعات الصغيرة في القطاع. ٨.قلة حجم العمالة يمكن أن يكون معيار غير ملائم خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الموجود حاليا.	واسعا استنادا على أكثر من معيار يتم تحديده. ٢. تحديد أهم المؤشرات التي يمكن أن تساهم في تحديد مفهوم وخصائص المشروع. ٣. التعرف على أهم الخصائص التي تنفرد بها المشروعات الصغيرة. ٤. مطلوب إحصاءات في المملكة. ٥. إعداد وتصور خاص بالمملكة العربية السعودية لوصف حجم مساهمة المشروعات الصغيرة على المستوى القومي وحجم مساهمة كل قطاع على حدة. ٦. تحديد أي القطاعات أكثر ارتباطات بالدخل القومي. ٧. تحديد مدى قبول فكرة ارتباط المشروع بالمنطقة الجغرافية والتي يرى البعض ارتباط الخدمات والمنتجات الخاصة بالمشروع الصغير بتلك المنطقة.	٢. أهمية تحديد قيمة رأس المال كمعيار يحدد مفهوم المشروعات الصغيرة. ٣. ضرورة تحديد طبيعة ومفهوم الموقعية بشكل محدد كأحد معايير تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة. ٤. تحديد أنماط الإدارة المناسبة لخصائص المشروعات الصغيرة. ٥. التركيز على القطاعات التي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد السعودي حتى تظهر آثار مباشرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد القومي. ٦. الانتهاء إلى هيكل مناسب للمشروعات الصغيرة بالمملكة. ٧. اقتراح معايير لتوجيه إنشاء المشروعات الصغيرة بما يخدم أهداف التنمية. ٨. تحقيق التنوع في المشروعات من حيث التخصص والتوزيع الجغرافي حتى تتحقق تلك الرؤية ويتحقق الهدف المأمول داخل المناطق الجغرافية.

المصدر رقم (١٦): إيمان صالح عبد الفتاح، المشروعات الصغيرة وتأثيرها على التنمية البشرية في الدول العربية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦م.

ملخص ما جاء بالمصدر:

يستخدم المصدر اصطلاح الصناعات الصغيرة كبديل لاصطلاح المشروعات الصغرى

- تشير بيانات الجدول التالي إلى أن المشروعات الصغيرة تختلف عن المشروعات المتوسطة والمشروعات ا لكبيرة، وفي ضوء عوامل المقارنة أمكن التمييز بين المفاهيم الثلاثة التالية:

١) المشروع الصغير: مصنع ملكية فردية أو شركة يعمل بها من ١٠، ٥٠ فرد يستخدمون معدات نصف أليه ومستلزمات إنتاج محلية أو مستوردة ويسوق منتجاته في السوق المحلي مع إمكانية التصدير.

٢) المشروع الصغير الحرفي: ورشة ذات ملكية فردية يعمل بها أقل من عشرة عمال يستخدمون معدات بسيطة ومستلزمات إنتاج محلية وتسوق منتجاتها بالمنطقة المحيطة.

٣) المشروع الصغير المنزلي: مشروع فردي بالمنزل يعمل به أقل من ٥ عمال يستخدمون معدات يدوية ومستلزمات إنتاج محلية وتسوق إنتاجها للأسرة والمعارف.

الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية وخصائصها:

عوامل مقارنة	الصناعات الصغيرة			الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبيرة
	صناعات صغيرة جدا		صناعات صغيرة		
	صناعات منزلية	صناعات بينية وحرفية	بالمصنع		
المكان	المنزل	الورشة	المصنع	المصنع	المصنع
الملكية	فردية	فردية أو تضامن	فردية/ شركات أشخاص	شركات أشخاص/أموال	شركات أموال
عدد العمال	اقل من ٥	اقل من ١٠	١٠، ٥٠	٥١، ١٠٠	أكثر من مائة
درجة الآلية	يدوية	يدوية وآلات بسيطة	يدوية ونصف آلية	نصف آلية وآلية	آلية
السوق	أسرة ومعارف أو اسر منتجة	الحي والأسر المنتجة	السوق المحلي أساسا	السوق المحلي والدولي	السوق المحلي والدولي
المواد الخام	محلية ورخيصة	محلية	محلية ومستوردة أحيانا	محلية ومستوردة	محلية ومستوردة

المصدر: هاله محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٢م.

كما يشير الباحث إلي أنة تؤكد العديد من الكتابات على انه يوجد خلط بين مفهوم المشروع الصغير والمشروع المتوسط إلا أن التفرقة بينهما وبين المشروعات الكبيرة تمثل سهولة نسبية، كما انه يمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدة جوانب مثل خصائص المشروع، عدد العاملين، رأس المال، المستوى التكنولوجي، وفيما يلي نتناول كل جانب على حده:

١) مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث خصائص المشروع:

تتمثل المشروعات الصغيرة في تلك المشروعات التي تتمتع بعدد من الخصائص هي:

١) صغيرة الحجم بالنسبة للمشروعات التابعة للصناعة التي تنتمي إليها.

٢) يتم توفير رأس المال بواسطة المالك أو عدد محدود من الملاك (تمويل ذاتي غالبا).

٣) عادة يتم إدارة المشروع بواسطة المالك.

٤) يعمل المشروع في منطقة محدودة.

٥) نطاق عملاته وأنشطته محدودة عملياته.

كما يقدم الباحث تعريفا للمشروع الصغير والمتوسط وفق عدد العاملين باعتبار أن المشروع الصغير يعمل به عادة حوالي ١٠ أفراد، بينما يعمل في المشروع المتوسط أكثر من ذلك ويصل حتى ١٠٠ فرد.

بينما يرى آخرون أن المشروع الصغير يتراوح عدد الأفراد العاملين فيه من ١، ٥٠ فرد وما زاد عن ذلك حتى ٢٠٠ فرد يعتبر مشروع متوسط.

ويشير الباحث إلى أن الشائع وما اتفق عليه أن المشروع الصغير يتراوح عدد العاملين فيه من ١_١٠٠ فرد والمشروع المتوسط يعمل به أكثر من ١٠٠ فرد وحتى ٥٠٠ فرد

- كما يشير الباحث أيضا إلي أنه من حيث المستوى التكنولوجي يعرف المشروع الصغير الباحث بأنه ذلك المشروع الذي يعتمد على العمل اليدوي بدرجة اكبر.

ويضيف الباحث إلى أن المشروعات الصغيرة لها عدد من الخصائص هي :

١) عدم الفصل بين الملكية والإدارة.

٢) رغبة صاحب المشروع في المغامرة والمخاطرة.

٣) شكل الملكية يمثل مشروع فردي أو شركة أشخاص.

٤) استقلال صاحب المشروع.

٥) تأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكه.

٦) وجود علاقات مباشرة مع العملاء.

٧) العمل في مجتمع محلي غالبا.

٨) عدم التحكم في مجال الأعمال.

٩) مرونة اكبر في تغير مجال النشاط.

١٠) قلة البدائل المتاحة للتمويل.

١١) صعوبة توفير الضمانات الكافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع.

١٢)الاعتماد على التمويل الذاتي أو العائلي أساساً.

١٣) تمويل النمو من مصادر داخلية.

١٤) صعوبة توفير مستندات أو قوائم مالية بدرجة كبيرة.

١٥) المعاناة بسبب مشاكل ضريبية.

١٦) انخفاض القدرة على الإنتاج للتخزين نظرا لضعف الموارد المالية.

ملاحظات	أوجه الاستفادة في الدراسة الميدانية	الاستفادة في تطبيق نتائج الدراسة
١. أهمية الاعتماد على معيار مركب يستخدم للتفرقة بين المشروعات. ٢. تم إدراج الحرفة ضمن المشروعات الصغيرة ،في حين أن الكتابات تفرق بين الحقبة الزمنية التي ساد فيها العمل بالحرف وبين غيرها التي بدا فيها العمل في المشروعات الصغيرة. ٣. عدم وضوح وتفسير مفهوم لفظ صغير يجعل التفرقة بين المشروعات غير خاضعة	١. توفير البيانات الخاصة بالمشروع الصغير عن: ▪ نوع الملكية. ▪ درجة الآلية. ▪ السوق الحالي والمستهدف. ▪ مصدر المواد الخام. ▪ منطقة التواجد والعمل. ٢. التوصل إلى الخصائص المميزة للمشروعات	١) التوصل إلى مفهوم متعدد الأبعاد للتفرقة بين المشروع الصغير وغيره من المشروعات. ٢) تحديد المنافع المرتبطة بتصنيف أنواع ومستويات المشروعات الصغيرة. ٣) اقتراح إضافة معيار حجم رأس المال لمعيار مصدر رأس المال. ٤) وضع معيار لعدد العمالة بالمشروعات

لمقياس دقيق. ٤. ليس بالضرورة أن يرتبط قلة عدد الممولين بحجم تمويل صغير وبالتالي يصبح المشروع صغير. ٥. لا يوجد اتفاق بين الكتابات على الأفراد الذين يعملون بالمشروع . ٦. قد لا يكون معيار العدد مقبولا بمفرده نظرا لان معيار العدد يختلف في ظل تغير المستوى التكنولوجي ٧. يحتاج المفهوم المرتبط بالمستوى التكنولوجي أن يحدد نوع التكنولوجيا أو درجة الآلية بالإضافة إلى عدد العمالة وارتباطا بتخصص النشاط. ٨. عمومية الخصائص نظرا لان بعضها يمكن أن ينطبق على مشروع صغير أو كبير. ٩. وجود خلط بين الخصائص المرتبطة بالمشروع وممارسات صاحب المشروع ١٠. إثارة الخلط نسبيا بين تصنيف المشروعات الصغيرة والشركة العائلية التي تمول من أموال العائلة (بند ١٢).	الصغيرة استنادا إلى الواقع . ٣. دراسة مدى إمكانية التوصل للعدد الأنسب من العمالة والذي يمكن أن يضاف مقترنا بالتخصص والمستوى التكنولوجي للمشروع الصغير. ٤. دراسة مدى إمكان الاعتماد على المستوى التكنولوجي في تصنيف المشروعات. ٥. تحديد درجة الآلية وعدد الآلات في المشروعات الصغيرة القائمة بالمملكة.	الصغيرة يرتبط بالمستوى التكنولوجي وتخصص المشروع. ٥) اقتراح معيار مركب يرتبط بنوع النشاط وتخصصه والمستوى التكنولوجي إضافة لعدد العمالة. ٦) اقتراح الخصائص التي يمكن الاعتماد عليها في تميز المشروع الصغير عن غيره من المشروعات. ٧) اقتراح تقسيم الخصائص إلى خصائص داعمة وتساعد على النمو وأخرى معوقة وتمثل تحديات.

المؤشرات المستخلصة بشأن مفهوم وتعريفات المشروع الصغير.

تم استخلاص من المسح الأدبي الملاحظات والمؤشرات التالية:

١/١ مفهوم المشروع الصغير:

(١) تختلف الآراء حول تعريف المشروع الصغير نظرا لاختلاف المعيار الذي يستند أليه التعريف.

(٢) عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة نظرا لاختلاف ظروف ومواصفات النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى.

(٣) تتعدد التعريفات باختلاف مجال أو قطاع نشاط المشروع الصغير.

(٤) وضوح تعدد معايير تحديد مفهوم المشروع الصغير.

(٥) تتعدد معايير تعريف المشروعات الصغيرة

(٦) عدم وضوح وتفسير مفهوم لفظ صغير الحجم يجعل التفرقة بين المشروعات غير خاضعة لمقياس دقيق.

(٧) بعض التعريفات تدرج الحرفة ضمن المشروعات الصغيرة في حين أن بعض الكتابات تفرق بين الحقبة الزمنية التي ساد فيها العمل بالحرفة وبين غيرها التي بدا فيها العمل في المشروعات الصغيرة.

(٨) أهمية الاعتماد على معيار مركب يستخدم للتفرقة بين أحجام المشروعات.

(٩) أهمية مراعاة طبيعة النشاط عند تطبيق معايير مفهوم المشروع الصغير.

(١٠) ضرورة مراعاة خصائص كل دولة عند تطبيق معايير مفهوم المشروع الصغير.

الاستنتاجات

وبالتركيز على تلك الدراسات المهتمة بالتنظير المنهجي لوضع التعريف (الوادي ٢٠٠٥، مرتجى ٢٠٠٤) وكذلك تلك الدراسات المتعلقة بالمملكة العربية السعودية نخلص إلى ما يلي :

١) المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (٥،٢٥٠) عاملا. "الاسكوا،٢٠٠١، "

٢) المشروع الصغير "هو الذي يتوافر فيه اثنان على الأقل من الشروط الثلاثة التالية:

د- ألا يزيد الدوران خلال السنة المالية عن ١,٤ مليون جنية إسترليني.

ه- ألا يزيد مجموع الميزانية العمومية عن ٠,٧ مليون جنيه إسترليني.

و- ألا يزيد المعدل الأسبوعي لعدد العاملين عن ٥٠ عاملا.

(Dewhurst and Burns. 1985:)

٣) المشروع الصغير: بأنه العمل الذي يتصف بالاتي:

ح- يديره أصحابه بشكل فعال.

خ- يحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

د- يكون مجليا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها.

ذ- له حجم صغير نسبيا في الصناعة التي ينتمي إليها.

ر- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه.

(بومباك – ١٩٨٩)

٤) المشروع يعتبر صغيرا عندما يستوفى اثنين على الأقل من الشروط الآتية:

ه- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وان يدير المشروع المالكون أو بعضهم.

و- يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.

ز- العمل في منطقة محلية، فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.

ح- أن يكون حجم المشروع صغير نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له.

(لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED)

٥) المشروع الصغير: منشاة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، وتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة. (عنبة ٢٠٠١)

٦) هو المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو دعم تأكد عال لغرض تحقيق الربحية والنمو، عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع. (العطية – ٢٠٠٢)

٧) المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية، والتي تتسم بعدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية. (أبوموسى، ٢٠٠٣)

٨) المشروعات الصناعية الصغيرة بأنها تلك التي تعتمد في نشاطها الإنتاجي على العمل اليدوي، مع الاستعانة ببعض المعدات اليدوية والآلات والأدوات البسيطة. (يوسف، ٢٠٠٢)

ويؤكد الباحثون (محمد ٢٠٠٨، عيد ٢٠٠٩) تعدد وتباين تعريفات المشروع الصغير ما أشارت إليه كتابات ودراسات عديدة إلى وجود ما يزيد عن ٦٠ تعريفا مختلفا للمشروعات الصغيرة في ٨٠ دولة وينتهي الباحث إلى انه يمكن تصنيف تعريفات المشروع الصغير وفق المداخل التالية:

٤) التعريف وفق المنهج وصفي

٥)) التعريف وفق المنهج كمي

٦)) التعريف وفق المنهج نوعي

٤) التعريف وفق المنهج الوصفي: اتفق معظم الباحثين على أن المشروع الصغير والمتوسط يجب أن يستوفي الشروط النوعية التالية:

د- محدودية الحصة التسويقية: المشروع الصغير أو المتوسط يحتل حصة سوقية صغيرة ومحددة ولا تمكنه من التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

ه- استقلالية المشروع: يتميز المشروع الصغير بالاستقلالية الكاملة في إدارة شئون مشروعة وليس يمكن أن يعود لجهة أعلى منه إداريا عند اتخاذ قرار ما.

و- فردية وشمولية الإدارة: صاحب المشروع يمارس أو يشارك في معظم المهام الإدارية حيث لا يوجد نمط الإدارة المتبع في الشركات الكبيرة والذي يسمح بالتفويض في مهام إدارية أخرى.

٥) التعريف وفق المنهج الكمي :

ت- يمكن تمييز المشروع الصغير من خلال قيمة الموجودات الثابتة وعدد العاملين.

ث- معايير كمية أكثر تعقيد: واحدة من مزايا قطاع الأعمال الصغيرة بعلاقتها بالتنمية الاقتصادية يتعلق بالاستخدام الأمثل لرأس المال القليل أو النادر أصلاً (محمد ٢٠٠٨، عيد ٢٠٠٩).

ويشيع استخدام معيار عدد العاملين في جميع أنحاء العالم، إلا أنه تجد الإشارة إلى أن المعيار يختلف من مجتمع إلى آخر طبقاً لظروف المجتمع ودرجة تطوره ومستويات الأسعار والفلسفة الاقتصادية السائدة، فمثلاً في اليابان

كان يتم تعريف الصناعات الصغيرة قبل الحرب العالمية الثانية بأنها: المنشآت التي يعمل بها ١٠٠ عامل فأقل، وبعد هذه الحرب أصبح تعريف الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من ٣٠٠ عامل. وبالنسبة لمنظمة العمل الدولية، فقد أصدرت توصيات خاصة باعتبار أن الصناعات الصغيرة في الدول الأفريقية: هي المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً. ومن التصنيفات المستخدمة في هذا المجال ما يسمى بتصنيف Brotch and Heimins والذي يميز المنشآت على النحو التالي (السهلاوي ٢٠٠١):-

- منشآت أعمال أسرية (١ – ٩ عمال).
- منشآت أعمال صغيرة (١٠ – ٤٩ عامل).
- منشآت أعمال متوسطة (٥٠ – ١٠٠ عامل).
- منشآت أعمال كبيرة (أكثر من ١٠٠ عامل).

كما تعتبر منظمة المنشآت الصغيرة الأمريكية SBA هي الرائدة في تبني هذا المعيار. حيث تعرف المنشأة الصغيرة بأنها تلك المنشأة التي يعمل بها ٥٠٠ عامل فأقل.

٦) التعريف وفق المنهج النوعي:

ح- الإنتاج غير الممركز والاستناد إلى الأسواق المحلية.

ط- المشاريع الصغيرة تلبي احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتجات أو الخدمات.

ي- الدور المركزي لصاحب المشروع.

ك- إن صاحب المشروع هو مالك ومديد المشروع الصغير.

ل- الأساس العائلي للإنتاج.

م- استراتيجيات التعاون.

ن- التعاقد من الباطن.

وعليه فقد اشار عدد من الباحثين (العشماوى ٢٠٠٦، جبر ٢٠٠٦) أيضا إلي أن هناك تعريفات متعددة منها ما يلي :

٤) <u>التعريف البريطاني:</u> عرف قانون الشركات ١٩٨٥ المشروع الصغير أو المتوسط بأنه "المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من :

- ❖ حجم تداول سنوي لا يزيد عن ٨ مليون جنيه إسترليني .
- ❖ حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن ٣,٨ مليون جنيه إسترليني.
- ❖ عدد من العمال وموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ موظف.

هذه المحددات الثلاثة قاصرة على شمل كل ما هو صغير وحيث أن ما هو صغير في الصناعات الخدمية قد لا يكون كذلك في مجال السياحة أو الصناعات التحويلية ولقد تم معالجة هذه الفروق والاختلافات من خلال إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي".

تعريفات خاصة لكل قطاع اقتصادي

م	المجـــال	معيار القياس كحد أدنى
١	التصنيع	٢٠٠ عامل
٢	البيع بالتجزئة	١٨٥٠٠٠ جنية إسترليني حجم تداول سنوي
٣	البيع بالجملة	٣٧٠٠٠٠ حجم تداول سنوي
٤	البناء	٢٥ عامل
٥	المناجم	٢٥ عامل
٦	تجارة السيارات	٣٦٥٠٠٠ جنية حجم تداول سنوي
٧	خدمة متنوعة	١٨٥٠٠٠ جنية حجم تداول سنوي
٨	شركات النقل	٥ سيارات

٥) التعريف الأوروبي:

وضع الاتحاد الأوروبي تعريف كمي للمشروع الصغير بالمحددات الآتية:

حجم تداول سنوي لا يزيد عن ١٦ مليون جنيه إسترليني.

حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن ٨ مليون جنيه إسترليني.

عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن ٢٥٠ عامل وموظف.

٦) تعريف جنوب شرق آسيا:

لا يوجد تعريف واحد شامل للمشروع الصغير حيث يختلف ظروف ومواصفات النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة من دولة لأخرى فيما ينطبق على المشروع الصغير في بريطانيا وأمريكا لا ينطبق بالضرورة في مناطق أخرى.

دول جنوب شرق آسيا أوجد لها تعريفات ومعايير قياس للمشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا وهي التعريفات المعمول بها في خمسة من دول جنوب شرق آسيا وفق ما هو موضح بالجدول :

م	الدولة	معيار القياس كحد أقصى
١	إندونيسيا	اقل من ١٩ عامل
٢	ماليزيا	اقل من ٢٥ عامل
٣	الفلبين	اقل من ٩٩ عامل
٤	سنغافورة	اقل من ٥٠ عامل
٥	تايلاند	اقل من ٥٠ عامل

وفيما يلي ملخص لبعض الدول التي تعتمد كثيراً على معيار عدد العمالة في تعريف المنشآت.

الدولة	عدد العمالة	معايير اخرى
كندا • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط	• غير مستخدم • اقل من ٥٠٠ في الصناعي و٥٠ في الخدمي • غير مستخدم	• اقل من ٥ ملايين دولار مبيعات سنويا.
الولايات المتحدة • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط	• اقل من ٥٠٠ غير مستخدم • غير مستخدم	• غير سائد • عادة اقل من ٥ ملايين دولار مبيعات سنويا
الاتحاد الأوروبي • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط	• اقل من ١٠ • اقل من ٥٠ • اقل من ٥٠ إلى ٢٥٠	• مستقل اقل من ٧ ملايين يورو مبيعات أو ٥ مليون أصول • اقل من ٤٠ مليون مبيعات أو ٢٧ مليون أصول
المكسيك • متناهي الصغر • الصغير • المتوسط	هناك تعريفان رسميان مستخدمان • اقل من ١٠ • اقل من ٥٠ (اقل من ١٠٠) • اقل من ٢٥٠ (اقل من ٥٠٠)	لا يوجد

تايلاند • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	• **غير مستخدم** • **اقل من ٢٠٠ في كثافة العمالة** • **اقل من ١٠٠ في كثافة رأس المال**	**لا يوجد**
تركيا • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	• **اقل من ١٠** • **من ١٠ إلى ٤٩** • **من ٥٠ إلى ١٩٩**	**لا يوجد**
اليونيدو (الدول النامية) • **متناهي الصغر** • **الصغير** **المتوسط** **الكبيرة**	أقل من ٥ عمال م ن ٥ – ١٩ عامل من ٢٠ – ٩٩ عامل من ١٠٠ فما فوق	**لا يوجد**
ليونيدو (الدول الصناعية) • **الصغير** **المتوسط** **الكبيرة**	٩٩ عامل وأقل من ١٠٠ – ٤٩٩ عامل ٥٠٠ عامل فما فوق	**لا يوجد**
مصر • **متناهي الصغر** • **الصغير** • **المتوسط**	**(وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ١٩٩٨)** • **من ١ إلى ٥** • **من ٥ إلى ١٤** • **من ١٥ إلى ٤٩**	**لا يوجد**

المصدر : تم تجميع المعلومات من الدراسات السابقة.

التصنيف المقترح للسعودية :

بعد مراجعة التعريفات والتصنيفات الدولية للمنشآت الصغيرة ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة (العشماوى ٢٠٠٦، جبر ٢٠٠٦) لعدد من الدول النامية والمتقدمة عددها ٥٤ دولة امكن تصنيف التعريفات للمنشآت الصغيرة لديها بحسب ما يوضح الجدول :

المعيار / تصنيف الدول	عدد العاملين	أصول عاملة	حجم المبيعات	العمالة والمبيعات	العمالة والأصول	المبيعات والأصول	الإجمالي
دول متقدمة	٩	١	٠	٢	٣	٠	١٥
دول نامية	٦	١٠	١	٥	١٦	١	٣٩
الإجمالي	١٥	١١	١	٧	١٩	١	٥٤

ويلاحظ من الجدول السابق أن معيار عدد العاملين تم استخدامه لوحده في ١٥ دولة أو تم اعتماده مركباً مع تصنيف آخر في ٤١ دولة من ٥٤ دولة في العالم. وعليه فيرى الباحثون إن معيار العمالة هو احد المعايير الهامة التي يجب أن يعتمد في المملكة العربية السعودية. ويبقى الحاجة إلى معيار آخر للوصول إلى أكثر دقة. وحيث تم مناقشة هذه المعايير باستفاضة في أحد ورش العمل لهذه الدراسة فقد خلص الباحثون إلى اختيار معيار حجم المبيعات كمعيار مساند يمكن استخدامه مع معيار العمالة (عدد العاملين). وقبل وصف هذا المعيار نشير إلى عدد من الدراسات المحلية في المملكة العربية السعودية، وكذلك التعريفات التي طرحتها الجهات الرسمية في تقاريرها وإحصاءاتها وتصنيفاتها على مستوى المملكة ويمكن أن نبرز في هذا الصدد ومن خلال الجدول الآتي تعريفات أهم الجهات:

تعريف المنشأة الصغيرة لدى بعض الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية

الجهة	المعيار	ملاحظات
وزارة المالية (مؤسسة النقد)	رأس المال	الصغيرة ٥ مليون فأقل
		المتوسطة من ٥ مليون إلى أقل من ٣٠ مليون
		الكبيرة أكثر من ٣٠ مليون
وزارة الشئون الاجتماعية	العمالة	الصغيرة جداً ١ – ١٩
		الصغيرة ٢٠ – ٩٩
الغرفة التجارية الصناعية بجد)	العمالة	الصغيرة أقل من ٣٠
		المتوسطة من ٣٠ – ٦٠
		الكبيرة تزيد عن ٦٠
	رأس المال	الصغيرة أقل من ٣٧٥ ألف ريال سعودي
		المتوسطة من ٣٧٥ ألف إلى أقل من ٢٠ مليون ريال
		الكبيرة أكثر من ٢٠ مليون ريال
وزارة التخطيط والاقتصاد	العمالة	الصغيرة أقل من ١٠
		المتوسطة من ١٠ – ٤٩
		الكبيرة تزيد عن٥٠
مجلس الغرف السعودية	العمالة	الصغيرة اقل من ٢٠
		المتوسطة من ٢٠ – ٥٩
		الكبيرة أكثر من ٦٠
الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	العمالة	الصغيرة اقل من ٥٠
		المتوسطة من ٥٠ – ١٥٠
		الكبيرة أكثر من ١٥٠
	رأس المال	الصغيرة اقل من ٥ مليون
		المتوسطة من ٥ – ٢٠ مليون
		الكبيرة أكثر من ٢٠ مليون
وزارة التجارة والصناعة (الاستراتيجية الوطنية للصناعة)	العمالة	الصغيرة اقل من٦– ٥٠
		المتوسطة من ٥١ – ٢٠٠
		الكبيرة أكثر من ٢٠٠
	رأس المال	الصغيرة اقل من ٢٠ مليون
		المتوسطة من ٢٠ – ٥٠ مليون
		الكبيرة أكثر من ٥٠ مليون
وزارة العمل	العمالة	الصغيرة ١–٥٠
		المتوسطة ٥١–٤٩٩
		الكبيرة ٥٠٠ –٢٩٩٩

المصدر : تم تجميع المعلومات من الدراسات السابقة والإحصاءات المنشورة لهذه الجهات حتى ٢٠١٢.

وكأساس مبدئي لتبني التصنيف التالي للمنشآت تعزيزاً ومباركة للجهود السابقة التي بذلت من الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية. حيث يبدأ بتصنيف يعتمد على الأنشطة ثم محاولة دمج أكثر من معيار كمي ونوعي ليكون تصنيف مركب يصعب تعميمه. فرأى الباحثون والمشاركون في ورش العمل أن تبسيط هذا التصنيف تسهيلاً للتطبيق في هذه المرحلة من نمو المفهوم في المملكة بالرغم من القناعة أن التصنيف الأمثل هو التصنيف القائم على أساس النشاط الإقتصادي بحيث يختلف تصنيف المنشأة الصغيرة في الصناعة عنها في الخدمات. كما يحسن أن يجمع التصنيف بين عناصر كمية وأخرى نوعية.

أما تحديد الحد الرقم الفاصل فقد تم من خلال استقراء واستعراض العديد من الدراسات المحلية في الدول النامية المشابهة، وكذلك التصنيفات السابقة التي قامت بها الجهات المحلية في السعودية، كما تم الأخذ بالاعتبار مدى تأثير هذا التصنيف على عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة نسبة للمنشآت الكبيرة. وقد تم مناقشة هذا التصنيف في ورش العمل المصاحبة لهذه الدراسة والتي شارك فيها ممثلون عن كل الجهات الحكومية التي وضعت تعريفاً سابقاً، وتم عرضه بعد ذلك على عدد كبير من خبراء ومختصين بريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة لتنقيحه والتعليق عليه وتم بعد ذلك الخروج بهذه النتيجة التي أيدها أغلب المشاركين وأصحاب الاختصاص.

جدول تصنيف المنشآت

التصنيف	منشأة صغيرة جداً	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة كبيرة
عدد العاملين	أقل من ٥	من ٥- إلى ٥٠	من ٥١- إلى ٢٥٠	أكثر من ٢٥٠
المبيعات السنوية	أقل من ٥٠٠،٠٠٠ ريال	من ٥٠٠،٠٠٠ إلى ١٠ مليون ريال	من ١٠ مليون – ٥٠ مليون ريال	أكثر من ٥٠ مليون ريال

الخلاصة

قد خلصت الدراسة إلى استعراض عدة مساهمات ونتائج من شأنها أن تفيد في فهم أعمق لواقع المنشآت الصغيرة. ومن تلك النتائج أن اقترحت الدراسة تعريفاً إجرائياً عاماً للمنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية. تم تطويره بعد الوقوف والمراجعة لأكثر من ٥٤ دولة من الدول المتقدمة والنامية. إضافة إلى ذلك فقد تم مراجعة جميع التعاريف التي طرحت في الماضي من قبل الجهات الحكومية العاملة في المملكة. وخلصت الدراسة إلى تعريف يقوم على عاملين هامين هما: عدد العمالة، وحجم المبيعات. وقد بدأ فريق العمل بتصنيف يعتمد على الأنشطة ثم محاولة دمج أكثر من معيار كمي ونوعي فخرج الفريق بتصنيف مركب يصعب تعميمه. فرأى المشاركون وفريق العمل أن تبسيط هذا التصنيف تسهيلاً للتطبيق في هذه المرحلة من نمو المفهوم في المملكة بالرغم من قناعة الفريق أن التصنيف الأمثل هو التصنيف القائم على أساس النشاط الإقتصادي بحيث يختلف تصنيف المنشأة الصغيرة في الصناعة عنها في الخدمات. كما يحسن أن يجمع التصنيف بين عناصر كمية وأخرى نوعية. وقد تم مناقشة هذا التصنيف في ورش العمل المصاحبة لهذه الدراسة والتي شارك فيها ممثلون عن كل الجهات الحكومية التي وضعت تعريفاً سابقاً، وتم عرضه بعد ذلك على عدد كبير من خبراء ومختصين بريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة لتنقيحه والتعليق عليه وتم بعد ذلك الخروج بهذه النتيجة. وهو ان المنشأة الصغيرة جداً هي التي يكون عدد العاملين فيها أقل من ٥ ولا يزيد حجم المبيعات السنوية عن ٥٠٠ ألف ريال. أما الصغيرة فهي التي يتراوح عدد العاملين فيها من ٥ إلى ٥٠ وحجم المبيعات من ٥٠٠ ألف إلى ١٠ مليون. أما المتوسطة فهي التي يتراوح عدد العاملين فيها من ٥١ إلى ٢٥٠ عامل وحجم المبيعات من ١٠ مليون إلى ٥٠ مليون. وأخيراً الكبيرة والتي يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٥٠ عامل وحجم مبيعات أكثر من ٥٠ مليون ريال سعودي.

المراجع

١. أبو ناعم، عبد الحميد مصطفى، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
٢. الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية العربية الخليجية، ١٤٠٩،"تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دول الخليج العربية"، الدمام، إتحاد الغرف التجارية العربية الخليجية، ص ١٢,٣.
٣. الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، ١٤٢١هـ.،"ازدياد أعداد المنشآت الفردية وأثرها في اختلال سوق العمل"، لقاء سوق العمل، جمعية الاقتصاد السعودية.
٤. باعامر، سمير محمد أحمد، "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة غير الحرفية من وجهة نظر مصرفية"، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، ٢٤-٢٥ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٨ – ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م.
٥. بانجز جونيور، دافيدتش، دليل إنشاء المشروعات الصغيرة: خطة من عام واحد لرجال الأعمال، الرياض، مكتبة جرير ٢٠٠٢م.
٦. بصل، محمد عبد الحميد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومواجهة التحديات التمويلية، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، ٢٤ – ٢٥ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٨ – ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م.
٧. الحسيني، فلاح حسن ٢٠٠٦م، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، عمان: دار الشروق.
٨. الحواج، سامي "واقع الصناعات الصغيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الخليج للاستشارات الصناعية ، الملتقى العربي الثاني للصناعات الصغيرةوالمتوسطة.....
٩. الرميح، صالح بن رميح، (اتجاهات الشباب الجامعي السعودي نحو العمل في القطاع الخاص) جامعة الملك سعود ٢٠٠١م.
١٠. سلمان، محمد حبيب عبد الكريم، ١٤١٩هـ " ازدياد أعداد المنشآت الفردية وآثارها في اختلال سوق العمل " الرياض، وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
١١. السهلاوي، خالد عبد العزيز، ٢٠٠١م،"معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، الإدارة العامة، ٤١:٢، يوليو ٢٠٠١، ص ٣٠٣-٣٣٥.
١٢. شبلاق، عماد وليد، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرارية)، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعم تنميتها، ٢٤ – ٢٥ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢٨ – ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢م.
١٣. الشميمري، أحمد عبد الرحمن، وآخرون، (مبادئ إدارة الأعمال)، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م.
١٤. الشميمري، أحمد عبد الرحمن، وخالد الدخيل الله، بعض العوامل المؤثرة في توظيف الجامعيين في القطاع الخاص السعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٢م.
١٥. الشميمري، أحمد عبد الرحمن،"أثر المدير على دور التسويق في المنشآت الصغيرة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول ٢٠٠٣، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

١٦. الشميمري، أحمد عبدالرحمن وآخرون "مبادئ الإدارة"، الرياض: العبيكان، ٢٠٠٤
١٧. الشميمري، أحمد عبدالرحمن وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال: الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م
١٨. الشميمري،أحمد عبد الرحمن،التسويق في المنشآت الصغيرة،ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعم تنميتها،٢٤ – ٢٥شوال١٤٢٣هـ.
١٩. صندوق تنمية الموارد البشرية. " واقع المنشآت الصغيرة ودورها في توفير فرص عمل للمواطنين". دراسة غير منشورة ١٤٣٣.
٢٠. عبد القادر، محمد عبد القادر،"واقع الصناعات الصغيرة على ضوء المتغيرات العاملة"، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض ص٧ –٨.
٢١. عبدالله، عبد القادر محمد، ٢٠٠٤،"المدلولات العملية لخصائص أصحاب المنشآت الصغيرة"، الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الغرفة التجارية والصناعية لمنطقة الشرقية، ٢٩ ذوالقعدة ١٤٢٤هـ، ٢١ يناير ٢٠٠٤م.
٢٢. عنبه، هالة لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.
٢٣. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (كيف تبدأ مشروعك الصغير بنجاح) سلسلة أدلة رجل الأعمال، ٢٠٠٣م.
٢٤. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، دراسة الجدوى الاقتصادية مفتاحك لنجاح مشروعك الجديد، سلسلة أدلة رجال الأعمال الجديد (١) ٢٠٠٣م.
٢٥. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مركز تنمية المنشآت الصغيرة ١٤٢٥/٥/٢٢ هـ (استراتيجية لتنمية وتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية) بروفيسور ربي مورالي.
٢٦. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، (المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود)، أكتوبر ٢٠٠٣م.
٢٧. الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، المفاهيم المعاصرة لإدارة المنشآت الصغيرة، (غير مؤرخ).
٢٨. غرفة تجارة وصناعة وزراعة الفجيرة، المشروعات الصغيرة المفهوم والخصائص، دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٨م.
٢٩. القحطاني، سعيد عوض ،"الاستثمار في الحرف والصناعات التقليدية كمنتجات سياحية"، الهيئة العليا للسياحة ٢٠٠٢م.
٣٠. القرناس، إبراهيم بن صالح، ٢٠٠٢م "الهيئة السعودية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، ٢٤–٢٥ شوال ١٤٢٣هـ.
٣١. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي الحادي والعشرون، ١٤٢٠هـ.
٣٢. مبارك، عبد القادر محمد عبد القادر، "العمل الحر: ثقافة مجتمع أم متطلبات مرحلة"الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، ٢٨ – ٢٩ / ١١ / ١٤٢٤هـ.
٣٣. مبارك، عبدالقادر محمد،"العمل الحر: ثقافة مجتمع أم متطلبات مرحلة"، الملتقى الثاني للمنشآت لصغيرة والمتوسطة، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، ٢٩ ذوالقعدة ١٤٢٤هـ، ٢١يناير ٢٠٠٤.

٣٤. مبارك، محمد عبد القادر، واقع الصناعات الصغيرة على ضوء التغيرات العالمية، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض، الغرفة التجارية الصناعية، ص ٧ – ٨.
٣٥. المبيريك، وفاء ناصر والشمري، تركي، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، جامعة الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر، ٢٠٠٦م
٣٦. المبيريك، وفاء ناصر، ١٤٢٢هـ، دوافع ومعوقات الاستثمارات النسائية: دراسة استطلاعية لمنطقة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، مركز البحوث، جامعة القصيم.
٣٧. المبيريك، وفاء ناصر، كيف تديرين مشروعك الاستثماري، الرياض: دار نشر الخريجي، ٢٠٠٥م
٣٨. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة– المفاهيم والمشكلات والحلول– ١٩٩٢م.
٣٩. مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية،١٩٩٤م، واقع اقتصاديات الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ودور الغرف التجارية الصناعية في تنميتها، ندوة أساليب تنمية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلطنة عمان، ٢٥– ١٩٩٤/١/٢٦.
٤٠. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، القاهرة، ١٥ – ١٧ فبراير ١٩٩٨م.
٤١. الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، دراسة واقع وآفاق المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م.
٤٢. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٤١٩هـ " دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية" ورقة أعدت لندوة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وطرق تمويلها، الرياض: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
٤٣. وزارة التخطيط ولاقتصاد، البحث الاقتصادي السنوي، مصلحة الاحصاءات العامة. ٢٠٠٩.

المراجع الأجنبية:

1. "What makes small Business succeed? " Journal of Accountancy, (vol. 196, Jan. 1990) .
2. Bamberger, I. 1989, "Developing competitive advantagein small and medium-sized firms", Long Range planning, vol. 22, no.5,p.80-88.
3. Bangs, JR.D.H., The start – up Guide, 1998, Upstant Publishing.
4. Barrow, C. 1998, 2nd.ed., "The Essence of small business", London: Prentice-Hall.
5. Becker, G.S. 1962, Investment in Human Capital, Journal of Political Ecocnomy, Vol.70, p.9-49.
6. Becter 1962 7
7. Binks, M. and Lumsdaine, E. Enterpreneurship, G.B: McGraw-Hill Primi, 2003.
8. Black well, Edward, How to prepare a Business plan, 2 nd. Ed. UK : Clays Ltd, 1993.
9. Bolton Committee….
10. Burch, J.G., Entrepreneurship, John Wiley & sons, N.Y., 1986.
11. Cameron, K.S. and Whetten, D.A. 1981," Perception of organizational Effectiveness over organizational life cycles", Administrative Science Quarterly, Vol. 26, no. 4, p. 525 – 544.-
12. Cameron, K.S. and Whetten, D.A. 1983," Organizational Effectiveness: a comparison of multiple models", Acudevic press, Inc., New York.
13. Carson, D. 1985,"Evelotion of marketing in small firms", European Journal of Mar
14. Colletti, D. L., "Small business banking", a guide to marketing and profit, Bank Administration Institute, Illinois, 1987.
15. Crackoff, R. and Fouss. J. 1993 (Defining the small business market) Marketing Reseach, Vol. 5, No. 3, P. 28 – 31.
16. Deakins, D. 2001, Entrepreneurship and Small Firms, 2nd ed., UK: McGraw – Hill Companies.
17. Deeks, J.S. The small-firm owner-manager , New York: -------
18. Direct Marketing, Jan.1998, Vol. 60. no.9, p.26
19. Dodge, H.R. and Robbins, J.E. 1992, "An empirical Investigation of the organizational life cycle model for small business development and survival", Journal of Small Business Management, Jan., p. 27-37.
20. Dollinger, M.J., Entrepreneurship: strategies and Resources, Irwin, Illinois, 1995.
21. Flamholtz, H. 1995, "Managing Organizational Transitions: Implications for Corporate and Human resource management", European Management Journal, Vol. 13, no. 1, p. 39-50.
22. Green, J. Starting your own Business, 4th ed. G.B: howtobooks 2005.
23. Greiner, L. 1972,"Eolution and Revolution as organizations Grow", Harvard Business Review, Jul.-Aug., p.37-46.
24. Guvence, G. Alpander et al., (Managerial Issues and problems-solving in formative years), Journal of small business management, (Vol. 28, No.2, April 1990), P. 9 – 19.
25. Hanks,S.H., Watson, C.I., Jasen, E. and Chandlei, G.N., 1993,"Tighting the life cycle construct: Taxonic study of growth stage configurations in high-technology organizations", Entrepreneurship theory and practice, Winter, p.29.
26. Henry Whichman, " accounting and marketing – Key small business problem " American Journal of small business, (vol. VII, No.4, April – June, 1983) P. 19 – 26.
27. Herbert hand, etal., " Small business concepts ad their service relationship to performance A Field studay of retail service stallions " Journal of small business management, (April 1987), P. 55 – 63.
28. Ibrahim,B. and Ellis, W.H. , 4th ed.,"Entrepreneurship and small business management", Iowa: Kendal/Hunt publishing Co., 2002.
29. Jeffery z. bar, "Home free", Business starts-up, June 1999, p.31-37.
30. Jenean Huber, 1993,"House Rules", Entrepreneur, March, 1993, p.89 -95.
31. Kishel, G.f, Start and Run profit from your own Home-based Business, 2nd ed., John Wiley & Sons, Inc. New Yoek 1994.
32. Longnecker, J. and Moore, C., small business management, 8th. Ed., Cincinnati, Ohio: South western publishing company, 1991.
33. Mangamele, G. M. Stand your own business workbook, Canada: Astreetwist publications, 2002.
34. Mangiamele, G.M., Start your own Business work book, A streetwise Publications: Canada, 2002.
35. Michael, S. and Steiner, and Solem, O. " Factors for success in small manufacturing firms " Journal of small business management, Jan. 1988, P. 51 – 56.
36. Mintzberg 1984 5

37. Orser and Foster, M., Home Enterprise, National Home-based products, 1992.
38. Pardesi, U. (1992), Marketing in Indigenous and Asian small firms in the west midlands, Ph. D. thesis, the university of Aston in Birmingham.
39. Peterson, R. et al, (Percieved causes of small business failures, American Journal of small business (Vol. VIII, No.1, July – Sep. 1983), P. 15 – 19.
40. Praeger, 1976,
41. Quinn, R.E. and Cameron, K. 1983,"Organizational life cycle s and shifting criteria of effectiveness: Some preliminary evidence", Management Science, Vo. 29, no. 1, p. 33-51.
42. Richard, Cub and Gene Millbourn, " Delegaling for small business success ", (Vol. VII, No. 2, October – Dec. 1982), P. 33 – 41.
43. Scholhammer, H. and Kuriloff, A., 1979, Entrepreneurship and small business management, N.Y.: John Wiley and sons.
44. Sharon Nelton, " Ten key threats to success" Nation`s Business, June 1992.
45. Stephanie, N. Mehta, "What you need", Wall Street Journal, Oct. 14,1994, p.10.
46. Stokes, David 3rd ed., 1998, Small Business Management, London: Letts Education.
47. the 21st Century, 4th ed. Irwin, Illinois.
48. Timmons, J. A. (New venture creation, Chicago: Irwin, 4th ed. 1994.
49. Timmons, J.A., New VentureCreation: Entrepreneurship for
50. Tootlian, D. H. and Gaedeke, R. M. (Small business management) Scotti Foreman and Company, Illinois, 1985.
51. West, Alan, " A Business plan.U.K : Nat west Business handbook, 1992.